



Distr.
GENERAL

A/38/299
27 July 1983

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٢٧ من جدول الأعمال المؤقت *

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١ مقدمة - أولا
٢	٢ الترتيبات التحضيرية - ثانيا
٢	٩ - ٣ تنظيم الأعمال - ثالثا
٣	١٤ - ١٠ الاجتماع - رابعا
٣	١٢ - ١٠ نبذة عامة - ألف
٤	١٣ بيان الأمين العام للأمم المتحدة - باء
١٣	١٤ بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية - جيم
٢٢	٧٩ - ١٥ النتائج والتوصيات المتفق عليها - خامسا
٤٧	٨٥ - ٨٠ ملاحظات ختامية - سادسا

المرفقان

	 مقترحات مقدمة من جامعة الدول العربية بشأن المبادئ المتعلقة بالتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمتيها المتخصصة - الأول
٤٩	 قائمة المنظمات والوكالات المشتركة في الاجتماع في الثاني
٥٢	

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٧/٣٧ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وكان مما جاء في هذا القرار أن الجمعية العامة ترحو من الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وبهذا القرار ، ايدت الجمعية العامة الاقتراح الداعي الى عقد اجتماع لممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة في حزيران / يونيه ١٩٨٣ في مقر الجامعة العربية . وطلب الى الوكالات المتخصصة والبرامج الداغلة في منظومة الأمم المتحدة والادارات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تولي العناية للمقترحات المقدمة في الوثيقة A/37/536 من اجل تقوية التعاون مع جامعة الدول العربية وتوسيع مجالاته ، وتحديد الاقتراحات التي يمكن معالجتها على نحو أنسب سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيد المتعدد الأطراف .

ثانيا - الترتيبات التحضيرية

٢ - وعقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٧/٣٧ ، عقدت عدة اجتماعات بين ممثلي الأمين العام وممثلي الأمين العام لجامعة الدول العربية للانتهاء من الترتيبات الخاصة بتنظيم الاجتماع ومن جدول أعماله ووثائقه . وقد جرى اطلاع جميع الاطراف المعنية على نتائج المناقشات . ودعي الجانب الممثل للأمم المتحدة الى تقديم معلومات تفصيلية ، كتابة أو بواسطة بيانات تلحق فسي الاجتماع ، عن اقتراحاته لتقوية التعاون مع جامعة الدول العربية وتوسيع نطاقه . فضلا عن ذلك ، طلب الى هذا الجانب تقديم بيان مستكمل يوضح مظاهر التعاون الحالي مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة .

ثالثا - تنظيم الأعمال

٣ - وعقدت الجلسات تحت رئاسة مشتركة ، مؤلفة من ممثلي الأمين العام وممثلي الأمين العام لجامعة الدول العربية . وكان هناك مقررا لمساعدة كل من الرؤساء المشاركين .

٤ - وأخذت الجلسات كلها شكل الجلسات العامة . وأحيلت الاقتراحات التابعة من المناقشات الى أفرقة عمل مخصصة مؤلفة من ممثلي الادارات والوكالات والبرامج المعنية مباشرة . وتيسيرا لمهمة الأفرقة العامة والرؤساء ، تم تعيين موظفين اثنين للاتصال من كل جانب ، من اجل المساعدة في صياغة وتسجيل جميع الاقتراحات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالشؤون السياسية والاجتماعية فضلا عن الاقتراحات المتصلة بالمسائل الاقتصادية والمالية ومسائل التعاون التقني .

٥ - وخلال المداولات ، راعى المؤتمر دائما أن كلا من المنظمات والوكالات والبرامج المشتركة في الاجتماع محكوم بما لديه من مواثيق ونظم أساسية وإجراءات ذات صلة ، وأن المقترحات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع لا يمكن أن تلزم أيًا منها بنهج للعمل يستلزم موافقة هيئة إدارتها . إلا أنه كان من المفهوم أنه سيجرى استعراض انتباه الهيئات المعنية لدى كل من الجانبين إلى الاقتراحات والتوصيات كي تنظر فيها وتتخذ الاجراء المناسب بشأنها في وقت مبكر .

٦ - وتألف جدول أعمال الاجتماع من ستة بنود رئيسية ، هي :

- (أ) الاقتراحات المتعلقة بتدعيم التعاون في مجال السلم والأمن والدوليين ؛
(ب) الاقتراحات المتعلقة بتدعيم التعاون في مجال التعاون المالي والاقتصادي والتقني لأغراض التنمية ؛
(ج) الاقتراحات المتعلقة بتدعيم التعاون في مجال الأغذية والزراعة ؛
(د) الاقتراحات المتعلقة بتدعيم التعاون في ميدان التنمية الاجتماعية ، والشؤون العمالية ، والموارد البشرية والشؤون الثقافية ؛
(هـ) الاقتراحات المتعلقة باللاجئين ، واثقاء الكوارث والاغاثة في حالات الطوارئ ، وتعزيز احترام حقوق الانسان ؛
(و) الاعلام والاتصال .

٧ - وعرض على الاجتماع أيضا جدول اعمال مشروح ، يتضمن مقترحات لتعزيز التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وتوسيع نطاقه .

٨ - وقدمت جامعة الدول العربية الى الاجتماع وثيقتين للنظر فيهما ، وهما بعنواني " استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك " (A/37/638) و " مقترحات مقدمة من جامعة الدول العربية بشأن المبادئ المتعلقة بالتعاون بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة " (المرفق الأول) .

٩ - وشهد الاجتماع من جانب الامم المتحدة ممثلون كبار للعديد من الادارات بالأمانة العامة والوكالات المتخصصة ومختلف المؤسسات والبرامج الداخلة في منظومة الامم المتحدة . وشهده على الجانب العربي ممثلون لجميع ادارات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وممثلون على مستوى رفيع يمثلون منظماتها المتخصصة . وترد في المرفق الثاني قائمة بجميع المنظمات والوكالات المشتركة في الاجتماع .

رابعاً - الاجتماع

ألف - نبذة عامة

١٠ - عقد الاجتماع في قصر المؤتمرات في تونس ، في الفترة من ٢٨ حزيران / يونيه الى ١ تموز /

يوليه ١٩٨٣ .

- ١١ - واقتصرت الجلسة الافتتاحية على بيانين استهلاليين ألقاهما السيد بيريز دي كوييسار الأمين العام للأمم المتحدة والسيد الشاذلي الظبيي الأمين العام لجامعة الدول العربية . ونظرا لأهمية البيانين ، ولأنهما يغطيان المسائل ذات الصلة المباشرة بجدول أعمال الاجتماع ، تقرر إتاحة النص الحرفي لكل منهما لجميع المشتركين في الاجتماع .
- ١٢ - وعصمت بقية جلسات الاجتماع للنظر في الاقتراحات الواردة من ممثلي منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمتعلقة بتدعيم وتوسيع مجالات التعاون القائمة ، فضلا عن البيانات المدلى بها لشرح هذه الاقتراحات .

باء - بيان الأمين العام للأمم المتحدة

- ١٣ - في الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ، ألقى الأمين العام للأمم المتحدة البيان التالي :

" يطيب لي أن أفتتح هذا الاجتماع الأول لممثلي منظومة الأمم المتحدة وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة . وكما تدركون جيدا ، فإن هذا الاجتماع يعقد عملا بقرار الجمعية العامة ١٧/٣٧ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وانني اشعر بالسعادة ، حيث استطعنا أن نلتقي ، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ، في مدينة تونس الجميلة ، وانني على ثقة من أن التوجيه المستتير الذي يقدمه سعادة السيد الشاذلي الظبيي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، سيفيدكم في مداولا تكتم أيا فائدة .

" ان للمنظمات الاقليمية المعاملة لجامعة الدول العربية مكانة هامة فسي المخطط الذي ارتآه ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم الدولي وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ففي المجال السياسي ، يشير الميثاق الى اللجوء الى الوكالات او الترتيبات الاقليمية كوسيلة لفض المنازعات بالوسائل السلمية . وفي ضوء درجة التماسك السياسي الناشئة عن وحدة القصد السياسي فيما بين أعضاء المنظمات الاقليمية ، يكون العمل الاقليمي أنسب من غيره الى حد كبير كوسيلة لمعالجة المنازعات المحلية ، وتشجيع مثل هذا العمل شيء يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة . وفي المجال الاقتصادي ، نجد ان ضرورة الخطط الاقليمية للتنمية وتفيدها بتعاون جميع الدول في المنطقة مسألة بديهية في هذا العصر المتسم بالتغيير الاجتماعي والتكنولوجي السريع .

" وجامعة الدول العربية ، بوصفها منظمة اقليمية ، والكثير مما يميزها عن غيرها . فقد ظهرت منظمكم الى الوجود مبكرا ، حتى قبل انشاء الأمم المتحدة . وتوجد فيما بين الدول الاعضاء في منظمكم روابط قوية ناشئة عن تقاليد ثقافية مشتركة واتجاهات اجتماعية يعيش الجميع في ظلها . ولديكم خبرات متماثلة ، هي خبرات المعاناة في ظل الاخضاع والسيطرة خلال عهد الاستعمار . ولديكم

الحضارة المشتركة واللغة ، التي اتسمت بثروتها الادبية والفلسفية ، والتي حافظت على مكانتها كأداة حيوية ودينامية للنمو الثقافي . كما قامت المنطقة التي تعيشون فيها بدور هام - ورائد أحيانا - في تاريخ العالم .

" وفي عصرنا هذا ، بات السلم في هذه المنطقة احد الشواغر الرئيسية للمجتمع الدولي بأسره . وانني شديد الاقتناع بوجود اهتمام عربي مشترك بالسلم والتنمية ، وهو اهتمام يتجاوز ، بل ينبغي له أن يقهر ، الخلافات التي تبسود أحيانا وكأنها تقسم العالم العربي وتلهيه . وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن جامعة الدول العربية هي تجسيد لعلاقة عضوية حقيقية فيما بين دولها الأعضاء .

" وينص ميثاق جامعة الدول العربية في المادة الثالثة منه على التعاون مع الهيئات الدولية . . . لضمان الأمن والسلم ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . وقد سنت الأمم المتحدة من ناحيتها ، منذ عام ١٩٥٠ ، الممارسة المتمثلة في دعوة الجامعة لحضور دورات الجمعية العامة بوصفها مراقبا . وبعد ذلك بعشر سنوات ، تطورت الاجراءات المتفق عليها لتسمح بقيام التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة عن طريق التشاور المتبادل ، وتبادل المعلومات والوثائق ، والتمثيل والاتصال . ومنذ ذلك الحين ، حدث تقدم كبير في هذا التعاون عن طريق عدد من الاتفاقات المبرمة مع الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة . كذلك تشارك الجامعة بصورة فعالة في المناقشات التي تجرى في الاجتماعات الرئيسية لهيئات الأمم المتحدة .

" وقد عقد هذا الاجتماع بفرض ايجاد السبل والوسائل لتقوية وتوسيع نطاق هذا التعاون . وانني أحث جميع المشتركين على تجاوز جميع المفاهيم المجردة والمعقدة وتركيز اهتمامهم على ما يمكن عمله فعلا لجعل هذا التعاون أكثر التصاقا بهدف السلم والتنمية الواردين في الميثاق . وان أتغنّى لكم كل النجاح في هذا السعي ، أغتتم هذه الفرصة لكي أذكر ببعض المسائل التي تمثل شاغلا حيويا لمنظمتينا .

الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين

" ومن أهم هذه القضايا بطبيعة الحال قضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي . فليس هناك مشكلة دولية أخرى أخذت من الأمم المتحدة وقتا أطول او اهتماما أكثر ، ولعل تاريخ الجهود التي بذلت على مدار ست وثلاثين سنة تحت رعاية الأمم المتحدة لحل هاتين القضيتين بالوسائل السلمية هو من الأمور المعروفة لدينا حق المعرفة .

" وخلال هذه السنوات الست والثلاثين المشوبة بالاضطراب ، كانت هناك ستة حروب مميّنة وما لا يحصى من الحوادث والضحايا . ولقد قامت الأمم المتحدة بخمس

عطيات لحفظ السلم بغية احتواء النزاع وبذلت جهودا مكثفة سعيا الى حل عادل للمشكلة السياسية . ولكن أيا من هذه الجهود لم يقدر له النجاح ، وظلت الحالة متممة بقدر بالغ من عدم الاستقرار والخطورة .

" وقد كان لغزو القوات الاسرائيلية للبنان في حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، وهو ما جعلني استرعي انتباه مجلس الأمن فوراً ، عواقب خطيرة لا تمس التسوية الخاصة بالسلم بواسطة الأمم المتحدة . ومن المهم أن نلاحظ في هذا الصدد أن هذه العمليات لا يمكن لها ، مع الافتقار الى وسائل الاجبار ، أن تكون فعالة الا بتعاون جميع الأطراف المعنية ، وفقا لروح الميثاق وقرارات مجلس الأمن . وقد بينت أحداث الشرق الاوسط خلال الاثني عشر شهرا الماضية أن هناك حاجة ضرورية وطحة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع ككل .

" واني الاحظ ان جامعة الدول العربية تدرك هذه الحاجة ، حيث وضعت اجتماعها المعقود على مستوى القمة في فاس ، في ايلول /سبتمبر الماضي ، مقترحات هامة بشأن هذا الموضوع . وقد اتبعت لي في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة فرصة اوضحت فيها ان خطة فاس تستحق ان توليها الامم المتحدة اهتماما بالغ الدقة . وما يؤسف له انه لم يتحقق حتى الآن الا قدر ضئيل من التقدم في هذا الصدد .

" ان آراي بشأن عناصر التسوية الشاملة والعادلة والدائمة معروفة جيدا ، وكذلك الحال بالنسبة لقرارات مجلس الأمن التي يمكن أن تستخدم كأساس للتفاوض بشأنها . غير أنه يبدو لي أيضا أنه قد ظهر قدر كبير من الاتفاق بشأن الشروط الواجب توفيرها بغية تحقيق تسوية ، وهي : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، ومرعاة الاقرار باستقلال كل دولة في المنطقة وسيادتها وسلامتها الاقليمية وبحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها بعيدا عن التهديدات أو أعمال القوة ؛ وأخيرا تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، تظل مسألة القدس أيضا ذات أهمية رئيسية ويتوجب حلها بطريقة مرضية .

" واني شديد الادراك للصعوبات الجمة التي لا تزال كامنة على الطريق نحو بلوغ تسوية شاملة . فلا يزال طرفا النزاع متباعدين بسبب عدم الثقة والخوف الشديدين ، وفي أي من حالات العداة المتأصل بهذه الصورة يكون من الاسهل للطرفين في كثير من الاحيان اتخاذ المواقف المتشددة بدلا من السياسات المرنة ، ولذلك تظل المفاوضات راکدة ويوجد خطر مماثل للعيان دائما يتمثل في امكان تبديد الاعمال العدائية . والتسوية السلمية تستلزم من الحكومات والسلطات المعنية قدرا غير عادي

من التفهم والشفقة والشجاعة والحنكة السياسية . وبهذه الطريقة وحدها يمكن وضع حد للنزاع والكراهية والعنف المتجدد ، وهي العناصر التي تبيد الاروح والاوطان والامال لدى شعوب الشرق الاوسط . وفي يقيني ان جامعة الدول العربية ستقوم بدور ايجابي وطليعي لساندة هذه الاهداف .

لاجئو فلسطين

" ولقد نشأت عن النزاع العربي الاسرائيلي حالة مثيرة للألم والذوق الانسانيين البالغين ، هي حالة لاجئي فلسطين . ان سلامة بعض اللاجئين والأحداث التي تجري في الاراضي المحتلة تسبب ظقا شديدا . ولقد مضت الآن خمس وثلاثين سنة أو أكثر منذ فرار اللاجئين الاصليين من ديارهم في فلسطين . وفي ذلك الوقت ، قررت الجمعية العامة وجوب السماح لهم اما بالعودة الى ديارهم واما بالحصول على تعويضات مناسبة عما فقدوه . وللأسف ، وكما هو معروف جيدا ، فان هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ . وفي انتظار الحل السياسي ، أنشأت الجمعية العامة وكالة الامم المتحدة لاجثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) لتزويدهم بالمساعدات الانسانية اللازمة .

" وانني اعتقد ان لهذه الوكالة سجلا من الانجازات التي حققتها في مجال عظيم ، وهو سجل تستطيع ان تفخر به . واليوم ، فان ما تقدمه الى نحو مليونيين من اللاجئين المسجلين لديها يتألف أساسا من الخدمات التعليمية المقدمة الى نحو ٣٤٠ . ٠٠٠ طفل ، والخدمات الصحية التي تركز على حاجات الامهات والاطفال الصغار ، وخدمات الاغاثة المقدمة الى المحتاجين ، بما فيهم الاشخاص الذين يعانون من آثار الحرب في لبنان . وهذه خدمات ذات طابع اساسي يحق للجميع ان يتمتعوا بها . بيد ان استمرار هذه الخدمات للاجئين الفلسطينيين يتوقف على المساهمات الطوعية من قبل المجتمع الدولي . وما يؤسف له ، ان الاونروا تعاني من صعوبات مالية مزمنة . وأود أن أؤكد على الآثار العظيمة التي قد يتعرض لها الاستقرار في المنطقة اذا ارغمت هذه الوكالة ، عن طريق الافتقار الى الموارد ، على وقف عملياتها قبل الوقت المناسب ، أو على تغييرها بصورة جذرية ، ناهيك عن المعاناة الاضافية التي قد يتحملها اللاجئون نتيجة لهذا .

" وثمة ما يفتقني بوجه خاص في هذا الصدد ، بسبب أثره الواضح على صون السلم والامن الدوليين . ولانه لا يمكننا أن نتوقع الوصول سريعا الى تسوية قائمة على التفاوض بين الاطراف المعنية على نحو يكفل حلا عادلا ودائما لمشكلة اللاجئين ، ستظل هناك حاجة الى تقديم المساعدات الى اللاجئين . ولذلك ، أعتقد ان هناك

مجالا كبيرا لزيادة التعاون بين الامم المتحدة ، ممثلة في وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، وعناصرها المنتمجة الى اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ، وبين جامعة الدول العربية ، بغية تحسين الخدمات القائمة وضمان الحفاظ على الموارد الضرورية ، وزيادتها على نحو مناسب اذا دعت الضرورة الى ذلك .

نزع السلاح والتنمية

" وفي المجال السياسي ، اود ان اشير ايضا الى مسألة نزع السلاح المدرجة في جدول اعمالكم والتي تحظى ، وينبغي لها ان تحظى ، بأولوية عليا لدى الامم المتحدة وجميع المنظمات الاقليمية . وانني اؤمن بأن المنظمات الاقليمية للبلدان النامية مؤهلة على نحو خاص لكي توضح لدولها الاعضاء العلاقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية . وفي الوقت الحالي ، يتعاطم ادراك الحقيقة القائلة بأن الموارد ، مهما كان تعريفها ، ليست بلا حد أبدا وان العالم لا يمكنه ببساطة ان يبقي على المستويات الحالية للاستهلاك العسكري لهذه الموارد دون ان يجعل من التنمية ضحية من ضحايا التسلح . واذا نظرنا الى الامر من منظور عالمي ، وجدنا ان كلا من نزع السلاح والنمو المتغلف يشكلان اعطارا على سلم الامم ورفاهها . وتتطلب ازالة هذه الاخطار حدوث تغيير في الاتجاهات وتحويل في اتجاه الموارد ، التي تتفق الآن في الاغراض العسكرية ، لكي تخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وانني على ثقة من ان منظماتكم تود تدعيم جهود الامم المتحدة الرامية الى وقف الاندفاع الاحق نحو الأمن بعددلات من التسلح المتزايد ابدا . ويتعين علينا جميعا ان نواجه الحقيقة القائلة بأن ثقافة التسلح المتغلغلة حاليا تؤدي الى تفاقم عدم الأمن لدى الأمم وتشجع الاتجاه الى اللجوء الى القوة . ويتمثل الحل فيما يتعلق بنزع السلاح في احيا نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمرتأى خصيصا كبديل لسباق التسلح والحرب .

حقوق الانسان

" وثمة مسألة اخرى اوليها اهمية عظمى ، ألا وهي تعزيز حقوق الانسان وحمايتها . فعلى الرغم مما يعلن من التزام عام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فاننا كثيرا جدا ما نشهد في مختلف انحاء العالم تمييزا عنصريا ، وحالات اعدام دون محاكمة ، وتعذيبا واضطهادا لاسباب دينية وسياسية . ولا يكفي أن ندين هذه الاعمال والسياسات . فمن واجب الامم المتحدة ، فضلا عن جميع المنظمات الاقليمية ، ان تتسق الجهود الدولية لانهاء هذه الاعتداءات على الكرامة الانسانية .

" ولقد تقدمت الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ ، ولجنة حقوق الانسان فسي عام ١٩٧٨ ، باقتراح لاقامة ترتيبات اقليمية لحماية وتعزيز حقوق الانسان في المناطق التي لا توجد فيها لجان اقليمية . كما طلبت الي الجمعية العامة وضع واستكمال تقارير عن حالة هذه الترتيبات الاقليمية وادراج استعراض في هذه التقارير لمطيات تبادل الخبرة والمعلومات ذات الصلة فيما بين الامم المتحدة والاجهزة والمنظمات الاقليمية .

" وقد اسعدني ان أرى هذا الموضوع مدرجا في جدول أعمالكم . وانني ارحب بتقوية الصلات بين لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وهيئات اقليمية ، مثل اللجنة الاقليمية العربية الدائمة المنشأة في عام ١٩٦٨ واللجنة الدائمة لحقوق الانسان العربي . ويمكن لمثل هذا التعاون الاقليمي ان يعزز احتمالات التقدم نحو الهدف الوارد في الميثاق والمتمثل في الوصول الى مستويات أفضل للحياة في اطار قدر اكبر من الحرية .

التمية الاقتصادية

" وقد شهدت الاعوام الظليلة الماضية قدرا كبيرا من التمية الاقتصادية فسي كثير من البلدان العربية ، وهذا يعزى اساسا الى الاموال المهائلة التي اوجدتها عائدات النفط . وقد ساهمت منظومة الامم المتحدة ، عن طريق مختلف اداراتها ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها ، في جهود الحكومات العربية ، وتعاونت بصورة وثيقة مع جامعة الدول العربية ، في مجال التمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وفسي هذا الاطار ، سعت الامم المتحدة الى تعزيز المؤسسات الوطنية والاقليمية وتوفير التدريب لرعايا مختلف البلدان ، بل انها سعت ايضا الى توفير وتشجيع احداث التكنولوجيا وانسبها في المنطقة العربية . وخلال ذلك ، ركزت منظومة الامم المتحدة موارد ها على أقل البلدان نموا في المنطقة واعتمدت ايضا على مساهمات باقي البلدان العربية لوضع المشاريع والبرامج لمصلحة هذه البلدان . وقد تم فعلا ابرام عدد من الاتفاقات بين الجامعة والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة وجرى تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع .

" وانني واثق من وجود مجال لحدوث مزيد من التطور في هذا المضمار المتصل بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . وهذا الاجتماع يتيح الفرصة لتبادل الآراء بين ممثلي وكالاتنا ، مما يؤدي الى قدر أكبر من التعاون . وانني اطمئنكم على ان الامم المتحدة وادارتها التقنية ووكالاتها المتخصصة ستكون مستعدة لتوفير الدعم الملائم لمؤسساتكم وبرامجكم المختصة بالتعاون التقني ، من اجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب العربية .

"والآن ، أود أن أعرج الى الحديث عن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، وهي الحالة التي تتطوى على الكثير من الصعوبات وتمثل بالضرورة شاغلا لمنظمتكم وللأمم المتحدة . وبالنسبة للبلدان النامية ، على وجه الخصوص ، تسببت هذه الحالة في ازمات في موازين المدفوعات ، وانخفاض معدلات التجارة ، وصعوبات جسيمة في الوفاء بالتزامات خدمة الديون . وفي الوقت ذاته ، انخفضت اسعار السلع الاساسية الاولية ، ولا تزال تدغض ، كما يعاني الكثير من البلدان النامية من عجز غذائي مزمن ادى الى زيادة الواردات الغذائية . وبوجه عام ، كان هناك ولا يزال عدم استقرار ملحوظ في اسعار صرف العملات الرئيسية . وهناك باختصار ، انتكاسة اقتصادية عالمية شديدة الوطأة . وكانت البلدان النامية المستوردة للنفط ، والتي تشمل البعض من اقل البلدان نموا ، هي الاكثر تأثرا بذلك .

"ومن الواضح انه ينبغي ، من أجل بلوغ الانتعاش التام ، تزويد الاقتصاد العالمي بقدر ضخم من الموارد الاضافية ، بحيث يمكن اعادة النشاط مرة أخرى الى القطاعات الرئيسية . وهناك ايضا حاجة الى صورة مناسبة من التخطيط والادارة لهذه الموارد ، كما توجد الحاجة في كثير من البلدان النامية الى تعديل السياسات النقدية والضريبية لكي تحصل اقتصاداتها على القوة الدافعة اللازمة للانتعاش المرغوب . كما ينبغي تحسين الانتاجية والتعديل بالتكيف للظروف الاقتصادية المتغيرة والتوسع في القدرات على المدى الطويل .

"ولقد سنحت لي الفرصة مؤخرا في الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لتقديم بعض المقترحات فيما يتعلق بما ينبغي عمله لوقف التدهور الاقتصادي ولضمان استعادة معدلات التنمية لقوتها السابقة . وينبغي النظر الى التدابير التي اطلنتها على انها جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية الى احياء الاقتصاد العالمي . ومن الضروري فضلا عن ذلك ان نتأكد من ان هذه التدابير ستكلمها سياسات محلية مناسبة لمكافحة التضخم ، ولتشجيع الاستثمار الفعال والتكيف الهيكلي والحفاظ على التوازن الضريبي والنقدي . وبينما نجد ان المؤسسات التي دعمت النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في العقود القليلة الماضية قد اسدت في الواقع عدسات بليلة للمجتمع الدولي ، فانه من المطلوب تكييف اساليب عملها واصلاح هذه الاساليب لتمكين هذه المؤسسات من مواجهة التحديات التي تمثلها الحالة العالمية المتطورة بشكل مستمر . ولذا ، لا يزال من الامور الطحة أن نجد ، فيما يتعلق بالعمل ، توافقا في الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وبمبادرة مناسبة ، أود ان اؤكد ايضا على الحاجة الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . فمن المسلم به ان هذا التعاون ينطوي على امكانية هائلة لم تستكشف كلها بعد . وبينما برز الترابط بين الشمال والجنوب في مقدمة الصورة في الآونة الاخيرة على نحو ملفت للأنظار ، وبينما يقدر له الازدياد ، يمكن للبلدان النامية تطوير نهج

اقليمية فعالة لمعالجة امور مثل السياسات والاستراتيجيات الغذائية المتوسطة الاجل والطويلة الاجل ، والجهود المتوازنة الموجهة الى ايجاد بدائل للواردات، ومعالجة الاختلال القائم بين المناطق الريفية والحضرية ، والجهود الرامية الى تعزيز زيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات في كل منطقة . ويمكن للدول الاعضاء في منظماتكم ان تقدم مساهمة كبيرة ، بل ان تعطي القدوة ، في هذا الصدد حيث يمكن لمنظومة الامم المتحدة ان تمد يد المساعدة .

* وأخيرا ، اود ان اذكر ، في الاطار الاقتصادى ، البرنامج الاقليمي الرباعي السنوات والمخصص للدول العربية - وهذا أول برنامج من نوعه في المنطقة - وهو ثرة لمشاورات مكثفة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والحكومات والمنظمات المعنية . وقد لفتت نظرى الاهداف ذات الاولوية المحددة في المنطقة - اى تنمية واستغلال الموارد البشرية العربية ، وتحقيق قدر اكبر من التعاون الاقليمي في مجال التنمية ، وتعزيز التخطيط والبحوث في مجال الطاقة ، وتنفيذ خطة تصنيع موضوعية ومدعومة اقليميا ، وتعزيز الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والصحية للتنمية وتعزيز المهارات العلمية والتكنولوجية . واود ان انبه الى ضرورة مراعاة هذه الاهداف بصورة دائمة ، بحيث تكون هذه الاهداف عامل الهام للسياسات الوطنية المناسبة الموضوعية لتحقيقها . ويقضى تنفيذ المشاريع التي ينطوى عليها الامر تعاونا وثيقا بين وكالات الامم المتحدة والمؤسسات الاقليمية والوكالات المتخصصة وجامعة الدول العربية .

خاتمة

" ان لديكم جدولا حافلا لأعمال هذا الاجتماع ، وهو الامر الذى يستلزم كما قلت من قبل ايلاء الاهتمام الى ما يمكن عمله بصورة طموسة لتعزيز التعاون بين منظماتكم وبين الامم المتحدة من أجل السلم والتنمية في هذه المنطقة . واود في الختام ان اؤكد لكم انني اعتبر هذا التعاون واحدا من الامور البالغة الاهمية وانني مهتم شخصا بنموه لصالح العالم العربي ، الذى يمثل قطاعا حيويا في المجتمع العالمي . ولدى الأمل والثقة في ان هذا الاجتماع سيؤدى الى تفهم افضل لمصالحنا المشتركة المتمثلة في التقدم الاجتماعي والتقني والاقتصادى للشعوب العربية ، وللأسلوب الذى يمكن بفضل ان تكون الجهود التي يبذلها كل منا في هذا الصدد مساندة ومكتملة لبعضها البعض . ونحن بحاجة الى تفادى الازدواج والتداخل وعدم وضوح مجالات

السؤلية . ان وضوح الاهداف ينبغي ان تقابله الدقة في توجيه جهودنا المبذولة لتحقيق هذه الاهداف . وبطبيعة الحال ، فان وضع الاهداف والمبادئ التوجيهية هو الشرط الاساسي الاول لأي سعى ، ولكنه من الضروري بالمثل وجود منهج لتحقيقه ، يكون منهجا عطيا مدروسا قد جرى بحثه بروية . وانني اهيب بجميع المشتركين في هذا الاجتماع ان يضعوا هذا الاعتبار في ان هانهم قبل أي اعتبار آخر .

جيم - بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية

١٤ - في الجلسة الافتتاحية ، المعقودة في ٢٨ حزيران / يونيه ، أدلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بالبيان التالي :

" أرحب بكم جميعا في مقر جامعة الدول العربية ، متمنيا لكم أطيب اقامة .
ونحن مبتهجون بهذه الفرصة التي تمكننا من التشاور حول القضايا الكبرى التي تشغل بالنا جميعا . ومتطلعون الى وضع أسس مضيطة للعمل المشترك بما يستجيب لطموحاتنا ، وبتلاءم وما تفرضه التحديات التي تواجه المجتمع الدولي عامة والأمة العربية خاصة ، والتي يتعين معالجتها بالحكمة وروح المسؤولية .

١ - التعاون مع الأمم المتحدة

" ان اجتماعنا هو مناسبة لاعادة النظر في ما يستحب أن يكون عليه تعاوننا فسي المستقبل ، لاسيما ونحن نعتقد انه بإمكاننا ، في ضوء تجربتنا منذ الاربعينات ، أن نوجه هذا التعاون والتنسيق الى آفاق جديدة ، تتماشى مع اهتمامات مجتمعاتنا المعاصرة .

" وانا كان هذا الاجتماع المشترك تنويجا لما يقارب الأربعة عقود من علاقات لم تنفك تتزايد وثوقا ، وبداية لعهد جديد من التعاون والتنسيق ، فانه باستطاعتنا أن نقول أن هذا الاجتماع الأول من نوعه اجتماع تاريخي حقا .

" وهو تأكيد ، من قبل الأمة العربية وجامعتها ، للتصميم على دعم المنظمة الدولية وتعزيز دورها . كما انه تعبير عن الايمان بضرورة التقيد والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية التي تجسدها الأمم المتحدة .

" وان نرحب بكم ، معالي السيد الأمين العام ، في مقر الأمانة العامة ، فاننا على ثقة بأن خبرتكم الطويلة في مجال الخدمة العامة والعمل الدبلوماسي ، وما تتحلون به من خصال ، وما يتسنى لكم من المام شامل بكل ما يدور في الساحة الدولية ، سوف يساهم كله في توجيه مداولاتنا نحو بلوغ الأهداف التي عددتها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بشأن التعاون بين المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية ، وخاصة قرارها ٣٧/١٧ الصادر في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

" ولا بد من التعرض لجهود سيادتكم في تنشيط أجهزة الأمم المتحدة ، وتوفير الامكانيات لتيسير وتعزيز خدمات الأمانة العامة والوكالات المتخصصة ، وخاصة مساعيكم من أجل تذليل الصعوبات التي تواجهها المنظمة الدولية ، والتي عالجتموها في تقريركم السنوي الذي حظي باهتمام واسع في بلداننا وفي كثير من قطاعات الرأي العام العالمي .

" ان جامعة الدول العربية ، أقدم منظمة اقليمية ودولية في العصر الحديث - حيث انشئت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية - اقيمت لتحقيق التكامل والاستقرار في منطقة تجمع شعوبها لغدة واحدة ، وحضارة متواصلة ، وأهداف مشتركة . وقد استطاعت أن تصمد للعواصف المتتالية ، الباردة منها ، والساخنة ، التي هبت على المنطقة .

٢ - العالم العربي

" ان الوطن العربي ، البالغ عدد سكانه ١٢٠ مليون نسمة ، والذي تبلغ مساحته ١٣٤ مليون كيلومتر مربع ، يعتبر من أكثر مناطق العالم حساسية ، لربطه الشرق بالغرب ، ولموقعه الفريد . وله مشاكله الاقتصادية والاجتماعية التي يتميز بها ، والتي ليست كلها من صنعه ، بل ان جلها ناتج عن تدخل قوى خارجية ، ظلت تحاول الاستفادة من وضعه الاستراتيجي ، ومن موارده الطبيعية .

" لقد سلكت الدول العربية ، بعد تخلصها من الاستعمار ، مسالك تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة ، فبذلت الجهود لاعادة بناء بلدانها والتخفيف من المشاكل التي أدت الى تخلف شعوبها حتى يتمكن مواطنوها من استئناس ورهم في بناء الحضارة الانسانية . ولكن تلك الجهود لم يثمر منها الا القليل . بل ان المنطقة أصبحت تعاني من التوتر الدائم ، ومن عدم الاستقرار نتيجة العدوان الاسرائيلي ، الذي يستنزف القوى العربية في حروب متتالية ، يدل أن تستأثر التنمية بها .

" ذلك ان مجموعة الدول العربية ليست بالمجموعة الغنية كما يتوهم البعض ، فمتوسط دخل الفرد فيها لا يتعدى ٢٠٠٠ دولار في العام . والجزء الأكبر من هذا الدخل مرده الى مصادر ناضبة غير متجددة ، وأهمها النفط الذي تلمس جميعها ان عمره محدود ، وان أسعاره أقرب اليوم الى الانهيار منها الى الارتفاع ، مما يؤثر على حجم الدخل وبالتالي على نسق التنمية ، وهو ما تلمسه حاليا ، بعد انخفاض أسعار النفط . فقد تباطأت سرعة التنمية وواجهت أغلب الدول النفطية العربية أول عجز كبير في موازنتها ، بلغ في الدول النفطية وحدها خلال عام ١٩٨٢ حوالي ٢٣ مليار دولار ، وفي الدول العربية مجتمعة حوالي ٣١ مليار دولار .

٣ - الاستراتيجية العربية للتنمية

" ولقد تنبّهت الدول العربية الى أهمية تنسيق تنميتها ، وقرار تكاملها . ولذلك صادق مؤتمر القمة المنعقد بعمان عام ١٩٨٠ ، على استراتيجية العمل العربي المشترك التي تحدد مصادر التنمية حتى نهاية القرن ، وأشرفها بميثاق قومي لتنظيم العلاقات الاقتصادية ، ووافق على تحديد مبالغ تنفق في عشر سنوات على الدول العربية الأقل نمواً .

" وقد اعتبرت تلك الاستراتيجية ان الانسان هو الأساس الذي تقوم عليه ، ومن أجله ، أية تنمية اقتصادية واجتماعية . واعتمدت مبادئ أربعة هي : وحدة العمل ردا على التجزئة ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف ، والتحرير الشامل ردا على الاحتلال الاستيطاني الاستعماري ، والتركيز على الأصالة العربية وأحيا الذاتية العربية ، ردا على الغزو الفكري .

" ليس من شك في أن هناك أكثر من نقطة التقاء بين تصورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وبين تصورات الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بتحديد الأبعاد الاجتماعية لعطية التنمية في بلدان العالم الثالث ، فنحن نؤمن بأن العقد الثالث لاستراتيجية التنمية الدولية يجب أن يتضمن وقفة تأمل ومراجعة لاستراتيجيات التنمية الدولية التي تم تنفيذها خلال العقدين الماضيين . وهى الاستراتيجيات التي اعتبرت النمو الاقتصادي هدفا أساسيا للمجهود التنموي يؤدي الى حل المشاكل الاجتماعية . فقد أثبتت متابعة تلك الاستراتيجيات ، في العشرين سنة الماضية ، تفاقم المشاكل الاجتماعية في بلدان العالم الثالث ، متمثلة في انخفاض مستويات الدخل وحصول المجاعات ، وانتشار الأمية ، وتفشي الأمراض الوبائية .

" ونحن نتابع باهتمام توجهات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة الى إيجاد تصورات لتنمية بلدان العالم الثالث تقوم على مبدأ اشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية . المادية منها وغير المادية . وبندل كل جهد مستطاع ، من جانبنا ، عن طريق استراتيجيات العمل العربي التنموي المشترك ، للمسير في هذا الاتجاه ، وتحقيق تنمية عربية تقوم على الاعتماد الجماعي على الذات ، والتعاون بين الجنوب والجنوب ، لتوفير الموقف التفاوضي الأقوى للحوار بين دول الشمال ودول الجنوب ، ولايجاد صيغ تنموية توفر الرفاه الاجتماعي لجميع فئات الجماهير العربية .

كما نشارككم الرؤى المستقبلية ، والبدايل التي تطرحونها لتطوير القطاع الاجتماعي ، كذلك المتعلقة بضمان الصحة للجميع مع حلول عام ٢٠٠٠ ، أو قضايا تحقيق التعليم الإلزامي وسحوا الأمية ، أو ما يخص توفير المياه الصالحة للشرب في البلدان الأقل نمواً ، بالإضافة الى المجهودات في مجالات الاسكان والعمل والتنظيم العائلي والاهتمامات الأخرى ، كما نقدر جهود الأمم المتحدة المتجهة الى ايلاء الفئات الاجتماعية الأقل حظا والأشد احتياجا عناية خاصة ، كذلك التي تحققت في مجال تطوير المرأة ، ورعاية الطفولة والشباب والمسنين والمعاقين .

" لذلك أؤكد لكم ان وجهات النظر بين مؤسستنا متفقة تماما فيما يتعلق خاصة بالأنشطة والمجالات الاجتماعية ضمن المؤسسات ، لدى الطرفين ، مما يسهل التعاون ، ويبرز ضرورة توسيع آفاقه .

" ولابد ، بهذه المناسبة ، أن أشير إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تضع نصب اهتماماتها الرئيسية في الوقت الحاضر ، ارساء القواعد الصلبة لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة ، وهي عاكفة حالياً على اعداد استراتيجية عربية للتنمية الاجتماعية يؤمل أن تظفر بموافقة مؤتمر القمة العربية ، حتى يكتمل ما سبق اعداده والمصادقة عليه ضمن استراتيجية العمل الاقتصادية العربية المشتركة ، وتتوفر صيغ وبرامج جديدة بتسديد الحاجات الأساسية للانسان العربي ، ورفع مستواه الاجتماعي .

" وجامعة الدول العربية ، ايماناً منها بالمثل العليا التي اقيمت على أساسها منظمة الأمم المتحدة ، لم تتخلف عن السعي لربط صلاتها مع هذه المنظمة وتطوير علاقاتها بها ، من أجل تحقيق المقاصد النبيلة التي أنشئت من أجلها . ولقد تأكد هذا السعي بتبادل مذكرات بين المنظمين عام ١٩٦١ ، حددت سبل التعاون ومداه ، وفي المسائل ذات الأهمية المشتركة ، ونظمت وسائل تنفيذ خططها . وحدت المنظمات العربية المتخصصة حد والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعقدت مع المنظمات الدولية المتخصصة المقابلة لها اتفاقيات أرست قواعد الترابط والصلة والتبادل بينها .

" وتعلق جامعة الدول العربية أهمية قصوى على ضرورة تكامل وظائف المنظمين في المجال القانوني واقامة روابط طبيعية بين الهيئات الفنية التي تعمل في مجال كل منهما ، باعتبار الجامعة منظمة اقليمية لدول أثمرت شعورها في تاريخ الشرائع ، بفضل تراثها الذي يشهد بشخصيتها الحضارية . ولذلك أنشأت لجنة القانون الدولي ، على المستوى العربي ، لتكون رافداً للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي ، بهدف توحيد الرأي القانوني ، وتعزيز اجماع الآراء في كثير من فروع هذا القانون .

" وجامعة الدول العربية تصرف اهتمامها خاصاً إلى التعاون القائم بين لجنتهما الدائمة لحقوق الانسان ، المعروفين عليهم حالياً مشروع ميثاق عربي لحقوق الانسان ، وبين اللجنة الأممية لحقوق الانسان ، فضلاً عن رغبتها الأكيدة في تطوير علاقات التعاون القائم بينها وبين المندوبية السامية للأمم المتحدة المكلفة برعاية شؤون اللاجئين . كما نرى انه من أوجباتها تعزيز دور الأمم المتحدة الرامي إلى مناهضة التمييز العنصري ، والقضاء على الطبقية الدولية الناتجة عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الشاسعة بين شعوب العالم . وهي في هذا السبيل لم تنفك تساهم بروح ايجابية في كل المؤتمرات والندوات التي تنظم في سبيل تحقيق هذا الغرض الانساني .

" وينبغي الاشارة إلى أن القانون الدولي الخاص يحظى باهتمام ملحوظ لدى جامعة الدول العربية التي توفقت ، خلال عقدين ، إلى ارساء قواعد ذلك القانون وترسيخها ، بفضل ما أبرمته بين أعضائها من اتفاقيات تناولت الاعلانات القضائية وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ، وهو أيضاً ما يخدم الأهداف التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها .

" ان المجتمع الدولي أعلن بكل جلاء ، وأكثر من مرة ، من أعلى منبر الأمم المتحدة -
أسمى منبر سياسي في العالم - عن اعتقاده بأنه لا حل لمشاكل الانسانية دون تحقيق
التضامن الدولي ، والتكامل والتكافل بين كل أجزاء العالم ، وسائر الدول صغيرها وكبيرها ،
شمالها وجنوبها . وإيماننا بهذه النظرة التي هي روح ميثاق الأمم المتحدة ، وأحدى ركائز
ميثاق جامعة الدول العربية ، فان الدول العربية النفطية ، رغم ما يعانيه العالم العربي
من تخلف ونقص في الامكانيات والاطارات الفنية ، لم تبخل ببنفطها على بقية دول العالم ،
ولم تبق في باطن الأرض لأطول مدة ممكنة ، بل استخرجت منه ما يغطي حاجة الجميع ،
وحتى ما يمكن الدول الصناعية من تخزين أكبر قدر منه لمواجهة الطوارئ . وكذلك فان
الأموال الناشئة عن تصحيح أسعار النفط - جزئيا - اتجهت الى اقامة قاعدة صناعية للدول
النفطية ، وأولى تقديم مسونات للدول النامية الأخرى ، وأولى تدوير سوق المال ، وللتخفيف
من حدة نقص السيولة . وفي هذا الصدد يجدر التذكير بأنه كما أثيرت مشاكل النفط
والسود الخام ومقارنته أسعارها بأسعار السلع الصناعية ، فان الدول العربية ، ومعها مجموع
الدول النامية ، كانت هي المنادية بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي
القائم ، واستبداله بنظام يكون أقل اجحافا لحقها ويضمن قدرا أكبر من الاستقرار للعلاقات
الاقتصادية الدولية .

" كما اهتمت الدول العربية بالبحث عن صيغة للتفاهم مع الدول الأوروبية ، كجزء من
حوار الشمال والجنوب ، وهو ما عرف بالحوار العربي الأوروبي . وما زال يسير ببطء لأسباب
شتى . ولعل ما أسفر عنه لقاء وليمزبرج الأخير أكبر دليل على تركيز الدول الكبرى على
مصالحها ومشاكلها ، غير مدركة أن حل مشاكل الدول النامية يمكن أن يكون مدخلا لحل
مشاكل العالم ، ومشاكلها هي نفسها ، في النهاية .

" ومن الواضح ان هذه الجهود العربية تلتقي مع الدور الذي تضطلع به الأمم
المتحدة ومنظماتها ، والذي هو أعم وأشمل ، لانها تعمل على ضمها اللقاء المنسق بين مختلف
الأمم ، غنيها وفقيرها ، المتقدمة منها والمتخلفة ، بهدف ايجاد صيغة للتعايش السلمي ،
بعيدا عن دوى المدافع وزعزعة القنابل .

" والتعاون بين جامعتنا وبين الأمم المتحدة ومنظماتها مبدأ أساسي من مبادئنا ،
بالرغم ما نلنسه من عقبات في وجه المنظمة الدولية تجعلها لا تقوى على تحقيق الأهداف
الضخمة المحددة لها ، وناعة في مجالات اقرار السلم والقضاء على أسباب التوتر ، وضمن
الأمن للدول والشعوب .

٤ - الحالة في الشرق الأوسط

" ان الوضع بالشرق الأوسط ، أضحى منذ الغزو الصهيوني للبنان في الصائفة
الماضية ، يشغل خطرا متزايدا على الدول العربية وكل البلاد المجاورة ، وهو بالتالي يمثل

خطرا على الأمن الدولي . واستمرار احتلال الأراضي العربية الأخرى ، مع تجاهل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، لا تخدم قضية السلام الحقيقي ، السلام الشامل ، القائم على العدل وقرار الحقوق الثابتة للشعوب . وكل تغاض في هذا الصدد ، من طرف الدول الكبيرة المسؤولة أكثر من سواها عن أمن العالم ، إنما يطلق يد إسرائيل ، ويشجعها على مواصلة العدوان والتوسع ، على حساب الأراضي العربية . وهذا ما حصل فعلا ، وتمثل في غزولبنان ، وما نتج عنه من دمار وتقتيل ، وارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا .

" ولا يجوز أخلاقا ولا من باب الحفاظ على السلام ، أن يقبل المجتمع الدولي أن يكون انسحاب إسرائيل من لبنان أمرا لا بد له من مقابل ثقيل الوطأة على الشعب اللبناني ، ووليّ بالمخاطر على المنطقة . والا فان المجتمع الدولي يقر قانون الغاب وحكم القوى . لذلك لا بد من التثبت بالشرعية الدولية المتعلقة في قرارى مجلس الأمن ١٠٨٠ و١٠٩٥ و١٠٥٠ .

" ثم ان قضية لبنان لا يمكن حلها بمعزل عن قضية الشعب الفلسطيني وقضية الشرق الأوسط عامة .

" ولا بد لأى حل حقيقي لقضية الشرق الأوسط أن ينطلق من تنفيذ مقررات المنظمة الأممية بخصوص القضية اللبنانية وقضية فلسطين ، والأراضي العربية المحتلة ، ومن التزام جميع الدول دون استثناء بالامثال للقانون الدولي .

" اننا نعتقد انه لا بد من الاقلاع عن اعتماد اعتبارات القوى في معالجة قضايا وحقوق الشعوب ، ومراعاة القانون والأخلاق ، للحفاظ على السلام في المنطقة .

" ان مشروع السلام العربي الصادر عن قمة فاس ، والمستمد خطوطه من الشرعية الدولية ، يشكل أساسا ملائما لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وليس صدفة أن يلقي تقديرا دليا واسعا وان تتبناه حركة عدم الانحياز في قمته الأخيرة المنعقدة في دلهي الجديدة . والعقبة الرئيسية هي أن الكيان الصهيوني لا رغبة له في السلم ما لم يحقق كل أطماعه التوسعية . ونحن نعتقد أن جهودنا المشتركة ، يجب أن تنصرف الى دعم مشروع السلام العربي الذي يكفل وحده تحرير منطقة الشرق الأوسط مما تكابده من مخاطر ، ويمكن دول الجامعة من الانصراف الى مسؤولياتها التنموية .

٥ - قضية فلسطين

" ان تعاون الجامعة والأمم المتحدة وتنسيق الأعمال بين المنظمتين في هذا الصدد ، كفيلا بتيسير بلوغ الهدف ، وما الاجتماع الدولي من أجل بعث الدولة الفلسطينية ، والاعتراف بالقيادة الشرعية للشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة على أرضه ، المقرر عقده في أواخر شهر آب/اغسطس المقبل ، الاستجابة حكيمة لما يوحي به الميثاق الأممي .

" ونحن نرى ان الاستمرار في تجاهل الهوية السياسية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني ، يتنافى مع مقتضيات السلوك السياسي الدولي في مجتمع القرن العشرين . كما نعتقد ان استحداث الجهود ، لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة فوق أرضه ، هو وحده الذى يجنب المنطقة عدم الاستقرار ، والوقوع في دوامة التفجرات ، والمزيد من الالام والكوارث ، التي قد تلحق بالسلام والأمن مخاطر جسيمة .

" اننا نناشد الدول الكبرى ألا تستمر في تجاهل عبر التاريخ وأن تتحمل مسؤولياتها كاملة في العمل بما تقتضيه الشرعية الدولية ، واحترام ميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها المتعلقة بحقوق شعب هو ، كسائر شعوب الأرض ، متكون من بشر يحتاج الى الحرية ويتوق الى الكرامة .

٦ - نزع السلاح

" بيد وأن العالم يسير ، بعد انقضاء أقل من جيلين على نهاية الحرب العالمية الثانية ، نحو نزاعات يخشى أن تؤول الى ما قد يتجاوز هوله كل ما عرفه الانسان حتى اليوم .

" فرغم الجهود والمحاولات التي بذلت على اثر الحربين العالميتين لتنظيم المجتمع الدولي ، نجد أن النتيجة التي لا مفر من الاقرار بها ، هي ان البشرية لم تحقق سوى تقدم متواضع في مساعيها للحد من الأسلحة النووية والتقليدية . ولم تتخذ أية خطوة فسي مجال نزع السلاح .

" ان ثلاثة جوانب في العلاقات الدولية الراهنة ، تندر بالخطر ، بصفة خاصة : أولها ان في العالم كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة ذات الامكانيات التدميرية الهائلة .

" ثانيها انه يوجد من الأسلحة النووية ما يكفي مرات للقضاء على الحياة فوق كوكبنا .

" وثالثها ان معظم سكان العالم لا يزالون يعانون من الفقر والخصاصة .

" ان هذا الوضع ليس له ما يبرره ، باعتبار التقدم التكنولوجي والموارد المتاحة . ولكنه من الواضح ان الاتجاه منصرف الى توظيف الثروة في تطوير الأسلحة ، بدل سد احتياجات الغالبية الساحقة من البشرية .

" وقد عقدت الأمم المتحدة دورتين استثنائيتين للجمعية العامة من أجل بحث السبل والوسائل التي تسمح بتحقيق أهداف الأمن والسلام ، وهي أعلى ما تتطلع اليه الإنسانية . وليس من ينازع اليوم في انه لم يتم أى تقدم نحو بلوغ هذه الغاية . ولذلك فان البشرية تواجه اليوم أخطارا لم يسبق لها مثيل ، نتيجة التنافس المحتدم في ميدان الأسلحة التقليدية والنووية .

" وجامعة الدول العربية تؤمن بأن نزع السلاح والأمن الدولي مرتبطان بشكل مباشر ، ويحلان مع العنصرين الأساسيين للحفاظ على السلم ، الذي اقتضاه ميثاق الأمم المتحدة .

" وينبغي ضمان امساك الدول عن استخدام القوة أو التهديد بها للنيل من سلامة أراضي الدول الأخرى ، أو استغلال القوة بما يتعارض مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك يجد رضمان تسوية النزاعات بين الدول بالتطبيق الكامل لميثاق الأمم المتحدة ، ووفق مبادئ القانون الدولي .

" وترى جامعة الدول العربية ، باعتبارها منظمة اقليمية ينتمي أعضاؤها إلى الدول النامية ، ان العلاقة وطيدة بين نفقات التسلح والتنمية الاقتصادية الاجتماعية .

" وفي هذا الصدد أود أن أشيد بالدراسة القيمة التي أعدت بإشراف مندوب السويد في الأمم المتحدة ، بشأن العلاقات بين نزع السلاح والتنمية ، معربا عن الأمل بأن يعتمد المجتمع الدولي توصيات تلك الدراسة .

" ورغم رغبة الدول العربية كافة في اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، فان اسرائيل بامتلاكها القدرة على انتاج الأسلحة النووية ، ورفضها للرقابة الدولية تقف حجر عثرة أمام تحقيق هذا الهدف .

" ولست في حاجة إلى التذكير بأن سجل اسرائيل في الأمم المتحدة يؤكد بوضوح رفضها للامتنال لقرارات الأمم المتحدة ، لا سيما تلك التي تدعو إلى اقامة منطقة خالية من القوة النووية في ذلك الجزء من العالم .

" ان اقامة هذه المنطقة تشكّل عنصرا رئيسيا من عناصر تخفيف حدة التوتر ، كما تؤدي بدون شك إلى تعزيز امكانيات اقرار الأمن في العالم بأسره .

" ومن جهة أخرى ، فان اعلان الشرق الأوسط وأفريقيا منطقة غير نووية يقيس اعلانا خاويًا من كل معنى ، ما لم يتم تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة إلى النظامين العنصرين في اسرائيل وجنوب افريقيا ، ووضع حد للتعاون القائم بينهما في مختلف المجالات ، لا سيما في مجال صنع الأسلحة النووية وتجربتها . ومن أشد الجوانب المنذرة بأخوم العواقب ما تقوم به جنوب افريقيا من تزويد اسرائيل بالأورانيوم وقيام اسرائيل بتقاسم ما يسمى بالخبرة النووية مع جنوب افريقيا .

٧ - تعزيز السلم والأمن الدوليين

" اننا نتمنى أن يؤدي التعاون المتنامي بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ، الذي نجتمع اليوم لزيادة ضبطه ودفعه ، إلى شد أزر الجامعة في دفاعها

عن الحقوق العربية المشروعة وكذلك الى تمكين الأمم المتحدة من مزيد القدرة على الحلول العادلة للأزمات المستعصية ، سواء في الشرق الأوسط أو في الجنوب الأفريقي ، حيث لا يزال شعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا يعانيان نظاما عنصريا استعماريا مع أبشع ما عرفه العالم ، أو في غيرها من المناطق الساخنة .

" كما اننا ، في جامعة الدول العربية ، حريصون على توظيف امكانيات الأمم المتحدة وتجاربها الفنية في تأمين القفزة النوعية لدول العالم الثالث نحو المعاصرة والتحديث . وكذلك فنحن مصممون على أن يكون حضورنا في الأمم المتحدة هادفا على تدعيم وسائلها ، وحمل الجميع على احترام ميثاقها ، والمساهمة الجادة في ابراز مبادئها كمؤسسة عالمية تخدم طموحات العالم الى السلام والتقدم .

" وان نؤكد التزام الأمة العربية بدعم الأمم المتحدة ، فان ذلك يعني خاصة اننا نواصل التصدي لكل العوامل السلبية ، والكيانات العنصرية ، والتصرفات العدوانية التي تستهد فانكار الشرعية الدولية وتعطيل المنظمة العالمية ، سواء بتجاهل قراراتها ، أو بالطعن في قدرتها على معالجة قضايا العصر ، كما شاهدنا مؤخرا ، بتغليب شرعية الغاب على الشرعية الدولية المتعطل في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

٨ - خاتمة

" اننا في جامعة الدول العربية نقدر أعظم تقدير الجهود التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة باشرافكم يا سيادة الأمين العام ، من أجل الوفاء بما يفرضه الميثاق من تأمين السلم والأمن والتقدم لسائر الشعوب . وليس أحب اليينا من مساندة منظماتنا المعتيدة التي تشرفون على أمانتها ، والمساهمة فيها ، وتوثيق تعاوننا معكم في هذا السبيل .

" وأجدد ترحيبي بكم شخصيا ، سيادة الأمين العام ، وياخوانكم والسادة المسؤولين في مختلف المنظمات المتخصصة ، راجيا لأشغالنا كامل النجاح ."

خامسا - النتائج والتوصيات المتفق عليها

- ١٥ - خلال المداولات الجارية بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، لم تغب عن أذهان هؤلاء الممثلين الحاجة الى تقوية وتطوير الروابط القائمة بينهما في جميع المجالات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين ، وبالتعاون بكل السبل الممكنة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط .
- ١٦ - وهم ملتزمون معا بالقضاء على الفصل العنصري وسائر أشكال التمييز العنصري ، والقضاء على الاستعمار وتعزيز حق تقرير المصير وضمان حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع .
- ١٧ - وسلم هؤلاء الممثلون بأهمية الارتباط الوثيق المستمر بين المنظمتين بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية وتدعيم التعاون الدولي في هذا المضمار الحيوي .
- ١٨ - وأحاطوا علما ، بكل اهتمام ، بالبيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٢٨ حزيران /يونيه ١٩٨٣ .
- ١٩ - وقد أقر الاجتماع النتائج والتوصيات التالية .

ألف - السلم والأمن الدوليين

- ٢٠ - رأى ممثلو منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أن الاجراءات التالية ستسهم في تقوية التعاون في ميدان السلم والأمن الدوليين :
- (أ) مواصلة وتكثيف الجهود الرامية الى تعزيز التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط ولل قضية الفلسطينية ، وفقا لمبادئ الميثاق وأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛
- (ب) تقوية التعاون بين المنظمتين بفرض تشجيع وجود قدر أكبر من الوعي بالأخطار التي قد تنشأ عن تجاهل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومقرراتها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين .
- ٢١ - وسلم ممثلو منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالعلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، وأوصوا بالتدابير التالية :

.. / ..

(أ) تبادل ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والادارة المعنية فسي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للمعلومات المتصلة بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ؛

(ب) ضرورة إيلاء النظر ، في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح التي بدأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لعقد حلقة دراسية في المنطقة العربية ، على غرار ما حدث في مناطق أخرى ، بفرض الاعلام والتربية ويجاد رأى عام متفهم ومؤيد لأهداف الأمم المتحدة في ميدان الحد من التسليح ونزع السلاح ؛

(ج) ضرورة دراسة ادارة شؤون الاعلام وغيرها من الادارات المعنية فسي الأمانة العامة للأمم المتحدة واليونسكو لسألة تعزيز نشر مواد باللغة العربية تتعلق بنزع السلاح والتنمية ، وأوتتعلق بالعواقب الاقتصادية لسباق التسليح . ومن الممكن تحقيق ذلك بتعاون ، أو بمساعدة ، من بلدان المنطقة أو جامعة الدول العربية ذاتها .

٢٢ - وقد استرعي الانتباه الى أهمية تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع الدائر بين ايران والعراق والى الحاجة الملحة الى إنهاء آثاره المخربة الواقعة على البشر والحياة الاجتماعيه والاقتصادية في المنطقة .

باء - التعاون الاقتصادي والمالي والتقني لأغراض التنمية

١ - نتائج وتوصيات عامة

٢٣ - ينبغي أن تكون استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك إطارا يجرى من خلاله في المنطقة العربية اعداد وتنفيذ مشاريع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة . وستجرى المشاورات بين الأمانتين العامتين للمنظومتين بشأن القضايا ذات الأولوية ، عن طريق عقد اجتماعات سنوية مشتركة .

٢٤ - ستقدم الأمم المتحدة ومنظماتها كل المساعدات الممكنة لدى اعداد المشاريع الانمائية الاقليمية العربية ذات الطابع التكلمي ، عن طريق الاشتراك في دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية لسبل هذه المشاريع .

٢٥ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعتبر الدول العربية كيانا جغرافيا واقليميا .

٢٦ - ينبغي أن تكون التكاملية هي المبدأ الهادي للتعاون بين المنظومتين . وينبغي تعبئة جهود وموارد المنظمات الوطنية والدولية لضمان تنفيذ مهامها ووضع برامجها المشتركة بطريقة من شأنها تقوية الدور الرائد للمنظمات العربية في المنطقة العربية وزيادة كفاءتها في ميادين نشاط كل منها .

- ٢٧ - ينبغي الى أقصى حد ممكن أن يعهد الى الخبراء العرب بالدراسات والبحوث والاستقصاءات المتعلقة بالسياسات والبرامج والمشاريع المتصلة بالمنطقة العربية .
- ٢٨ - ستساعد منظومة الأمم المتحدة في اقامة مركز بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لجمع المعلومات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالدول العربية .
- ٢٩ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن توفر المساعدات للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة من أجل تنفيذ برامجها ومشاريعها .

٢ - التجارة والتنمية

- ٣٠ - اتفقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) على تعزيز التعاون في المجالات التالية :
- (أ) الشاورات الدورية ؛
- (ب) الدراسات المشتركة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك ؛
- (ج) تبادل المعلومات بشأن ما يتعلق بالمنطقة العربية من برامج عمل المنظمين ؛
- (د) مضاعفة المساعدات التقنية ، الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وموارد أخرى ، والمقدمة الى جامعة الدول العربية في مجال التجارة والتنمية . وقد أبدى الاونكتاد استعداداً ورغبته في القيام ، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، بتنفيذ مشاريع من النوع المتعلق بما يلي :
- التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ الموانئ والنقل المتعدد الوسائط ؛ نقل التكنولوجيا ؛ الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ؛ التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ؛ البلدان العربية الأقل نمواً وتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي ؛ السلع الأساسية التي تحظى بلدان الجامعة مجتمعة بأهمية فيما يتعلق بها ؛ التأمين واعادة التأمين ؛ التسهيلات التجارية .

٣ - التمويل الانمائي

- ٣١ - ينبغي للاجتماع الأول المقرر عقده في المستقبل القريب بين البنك الدولي والصناديق العربية لوضع سياسة مشتركة أن يعنى بتعزيز التنسيق بين الصناديق العربية ومجموعة البنك الدولي ، وتبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن تقدم المشاريع ، وسبل اشراك الصناديق

العربية في دورة المشاريع عن طريق اشتراكها في عملية التقييم التمهيدي والتقييم ، ووضع معايير موحدة للاتصالات المتعلقة بالاشراف على المشاريع ، والتعاون في برامج التدريب والساعدة التقنية .

٣٢ - ودعي برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى استطلاع امكانية القيام بتمويل مشترك ، مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصناديق الانمائية العربية الأخرى ، للمشاريع الانمائية الاقليمية في العالم العربي .

٣٣ - كما دعي برنامج الأمم المتحدة الانمائي وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، التابعة للأمم المتحدة ، الى النظر في احتمالات التعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وغيره من المنظمات العربية المعنية ، للشروع في مسح اقليمي للموارد المائية ، وفي اعداد مشاريع اقليمية لتطوير قدرات التخطيط الانمائي في العالم العربي .

٣٤ - ومع مراعاة القواعد والأنظمة المعمول بها في كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ، دعي الصندوقان الى تنسيق أنشطتهما المتعلقة باقراض البلدان العربية كل على حدة ، والى مضاعفة تبادل المعلومات في ميادين اختصاصهما .

٣٥ - وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يولي النظر الى اشتراكه في الدراسات المضطلع بها داخل الاقليم أو الدراسات القطرية الافرازية التي ربما ودت أي من المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية الاضطلاع بها ، وذلك فضلا عن توفير الساعدة للجامعة ومنظماتها المتخصصة فيما يتعلق ببرامج التدريب .

٣٦ - تولي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أهمية كبرى للتعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال التدريب فيما يتعلق بقضايا موازين المدفوعات ، ومع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والقات في برامج التدريب المتعلقة بتشجيع الصادرات ، ومع مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية والمركز المعني بمنازعات الاستثمار والتابع للبنك الدولي فيما يتعلق بقضايا الاستثمار ، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار .

٤ - الشركات عبر الوطنية

٣٧ - ينبغي لجامعة الدول العربية ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية توجيه تعاونهما لتحقيق ما يلي :

(أ) اقامة مركز تنسيق في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بفرض الاتصال بالمركز المذكور آنفاً وباللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، فيما يتعلق بالسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية ؛

- (ب) الاشتراك في تنظيم الحلقات الدراسية والتدريبية بهدف زيادة القدرة التفاوضية للبلدان العربية في تعاملها مع الشركات عبر الوطنية ؛
- (ج) تبادل المعلومات والوثائق بين جامعة الدول العربية ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ؛
- (د) القيام ، بصورة منسقة ، بجمع المعلومات وإجراء البحوث عن أنشطة الشركات عبر الوطنية التي تحظى باهتمام خاص لدى البلدان العربية .

هـ - التعاون التقني

- ٣٨ - ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام الى التعاون التقني . وينبغي إتاحة أموال إضافية عن طريق ترتيبات خاصة يتفق عليها بين الأطراف المعنية ، وتشمل تقاسم الأطراف الثلاث للتكاليف .
- ٣٩ - ولتلبية أولويات المنطقة العربية ، على النحو المحدد في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ينبغي بذل جهد أكبر لزيادة المشاورات بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والحكومات المعنية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والادارات والوكالات المتخصصة المعنية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، وذلك لـدى اختيار المشاريع اقليمية ووضعها وتنفيذها .
- ٤٠ - ينبغي إيلاء الأولوية للمشاريع التي تعزز التكامل الاقتصادي في العالم العربي ويكون لها تأثير اجتماعي - اقتصادي واضح في المنطقة .
- ٤١ - ينبغي النظر بعين التشجيع في المقترحات الرامية الى انشاء معهد اقليمي لإدارة المياه ومركز تدريب اقليمي على أعمال مسح الاراضي والمسح البحري ومركز اقليمي للتدريب في مجال علم المعلومات والحاسبة الالكترونية ، ومشروع جامع للتدريب وتبادل قوائم الخبراء ، ومقترحات أخرى بمشاريع اقليمية تهم البلدان العربية .
- ٤٢ - وينبغي إقامة المزيد من التعاون بين الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجالي الدراسات القطرية والقطاعية ، وبين الصندوق العربي وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

- ٤٣ - وقد أهيب بجميع المؤسسات المشتركة في الاجتماع والراغبة في توحيد المعايير أن تدرج طلباتها في برنامج عمل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، حيث أبدت هذه المنظمة استعدادها لتوفير المعلومات والتدريب في مجال التوحيد القياسي .
- ٤٤ - ينبغي التوصل الى السبل والوسائل المؤدية الى ضمان تعزيز فعالية المساعدة التقنية المقدمة الى البلدان العربية من منظومة الأمم المتحدة ومن المنظمات العربية .

٦ - التعاون بين جامعة الدول العربية
واللجان الاقتصادية الإقليمية
التابعة للأمم المتحدة

- ٤٥ - احاط الاجتماع علما مع الارتياح بالتعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، وأوصى بمضاعفة هذا التعاون .
- ٤٦ - وتشيا مع المبادئ ذاتها ، تم الاتفاق أيضا على اقامة تعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في المجالات التالية :
- (أ) تبادل المعلومات والخبراء ؛
- (ب) الاشتراك في الحلقات الدراسية والتدريبية والأفرقة الدراسية ؛
- (ج) حضور ممثلي جامعة الدول العربية لاجتماعات اللجنة الاقتصادية لافريقيا كمراقبين ؛
- (د) دراسات مشتركة بشأن المسائل التي تحظى باهتمام متبادل .

٧ - الطاقة

- ٤٧ - أوصى الاجتماع بما يلي :
- (أ) تبادل المعلومات بشأن برامج الطاقة المتصلة بمصادر الطاقة التقليدية فضلا عن مصادر الطاقة الجديدة ؛
- (ب) التعاون في تنظيم اجتماعات في الاطار الذي أنشأه المؤتمر العربي للطاقة ، ووفقا للمبادئ التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٨ - المعادن

- ٤٨ - تم تحديد المجالات التالية للتعاون المحتمل بين ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للموارد المعدنية :
- (أ) الدراسات القطاعية المتعلقة بالنحاس والرصاص والزنك والفضة والمعادن الأخرى ؛
- (ب) تنظيم حلقة دراسية بشأن زيادة جودة الطفل الزيتي ؛
- (ج) انشاء مصرف معلومات للموارد المعدنية العربية ، وهذا مشروع اضطلعت المنظمة العربية للموارد المعدنية بالأعمال التحضيرية المتعلقة به ؛
- (د) تدريب الموظفين التنفيذيين ، عن طريق برامج دراسية سنوية لتجديـد المعلومات وحلقات دراسية تعقد ها المنظمة العربية للموارد المعدنية ، وعن طريق توفير المساعدة في مجال تدريس التقنيات العلمية ؛
- (هـ) دراسات عن المواد الخام ، من أجل المؤتمر العربي للموارد المعدنية الذي سيعقد في الخرطوم في عام ١٩٨٤ ؛
- (و) تقديم المساعدة التقنية في ميدان التنقيب عن المعادن ومسح الثروات المعدنية ، واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ؛
- (ز) تعزيز الاهتمام بأنواع الوقود الصلب ، مثل الطفل الزيتي والفحم .

٩ - التنمية الصناعية

- ٤٩ - شدد الاجتماع على أهمية مجالات الأولوية التالية للعمل المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية :
- (أ) مواصلة وتطوير التنسيق واعداد أكبر قدر ممكن من المشاريع المشتركة بهدف تجنب التداخل والازدواج ، من أجل ترشيد الموارد البشرية والمالية ؛
- (ب) اتخاذ التدابير المناسبة لاجاد السبل والوسائد اللازمة لتأمين مثل هذا التعاون في اطار اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ؛
- (ج) وبالإضافة الى ذلك ، هناك اجراءات مشتركة معينة يمكن أن تشمل :

- ١ ' تعيين واعداد البرامج والمشاريع الاقليمية ودون الاقليمية ؛
 - ٢ ' الدراسات القطرية والاقليمية ؛
 - ٣ ' الدراسات القطاعية ؛
 - ٤ ' أنشطة التدريب الصناعي وغيرها من الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ؛
 - ٥ ' تطوير قدرات الادارة الصناعية والقدرات الادارية ، وتحسين الاداء الصناعي ؛
 - ٦ ' انشاء وتطوير مصرف للبيانات الصناعية وتبادل المعلومات المتعلقة بالصناعة ؛
 - ٧ ' تنمية القدرات التكنولوجية المحلية ؛
 - ٨ ' عقد مؤتمرات للتنمية الصناعية ، تساهم فيها الأطراف العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
- ٥٠ - كما أحاط الاجتماع علماً بالاحتمالات المشجعة للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للموارد المعدنية ، والتي تشمل ما يلي :
- (أ) المؤتمر العربي الخامس للموارد المعدنية ؛
 - (ب) الحلقة الدراسية المعدنية بتحويل الفوسفات ؛
 - (ج) الدراسات القطاعية المتعلقة بالمعادن الرئيسية وتجهيزها .
- ٥١ - وهناك احتمالات للتعاون في هذا القطاع بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والاونكتاد ، وتتعلق بما يلي :
- (أ) المشاورات الدورية بين المنظمتين ؛
 - (ب) الدراسات المشتركة في المجالات التي تحظى بأهمية مشتركة ؛
 - (ج) تبادل المعلومات بشأن برنامج عمل المنظمتين فيما يتعلق بالمنطقة العربية ؛
 - (د) مضاعفة المساعدة التقنية المقدمة الى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمسولبة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومصادر أخرى ، في المجالات التالية : نقل التكنولوجيا ؛ الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ؛ البلدان العربية الأقل نمواً وتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي ؛ وتطوير مصرف المعلومات .

١٠ - المستوطنات البشرية

- ٥٢ - أحاط الاجتماع علما بوجود مشروع اتفاق قيد البحث يتعلق بالتعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وجامعة الدول العربية ، وأوصى بما يلي :
- (أ) ان يتخذ مجلس وزراء الاسكان العرب الاجراءات المناسبة المتعلقة بمساهماته في السنة الدولية لايواء المشردين ، ١٩٨٢ ؛
- (ب) ضرورة ايلاء جامعة الدول العربية للذنظر في تقديم المساعدة الى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للوقاء بمصرفوات تشغيل مكتبه الاعلامي في عمان ، بالاردن ؛
- (ج) ينبغي لجميع البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تقدم مساهمات سنوية لبرنامج الموئل التابع للأمم المتحدة وللمؤسسة المستوطنات البشرية .

١١ - البيئة

- ٥٣ - درس الاجتماع امكانية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المعنية ، في المجالات التالية :
- (أ) ادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي بهدف ضمان الاستغلال الوطني للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ؛
- (ب) التربية البيئية والتدريب البيئي ، فضلا عن الوعي البيئي ؛
- (ج) الاعتبارات البيئية الداخلة في اطار التنمية الزراعية بما في ذلك مكافحة التصحر ، والداخلة في اطار التنمية الصناعية بما في ذلك الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، والداخلة في اطار التخطيط للمستوطنات البشرية ؛
- (د) حماية البحار الاقليمية ؛
- (هـ) تبادل المعلومات وتبادل الدعوات لحضور الاجتماعات التقنية ؛
- (و) تبادل الخبراء ، بما في ذلك اطلاع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الخبرة الفنية المتجمعة لدى المنظمات العربية المتخصصة ، وذلك من أجل مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المضطلع بها في المنطقة العربية .

١٢ - الأنشطة السكانية

٥٤ - أوصى الاجتماع بما يلي :

- (أ) أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ويدعم المشروع القائم فعلاً لانشاء وحدة للبحوث والتدريب في المجال السكاني داخل ادارة الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية ، وهو المشروع الممول من الصندوق المذكور والمنفذ بواسطة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (١) ؛
- (ب) دعم المشروع الجاري المتعلق بالاعلام السكاني والتربية السكانية من خلال اتحاد اذاعات الدول العربية ، ووجوب الاستمرار في برامج التربية ؛
- (ج) نقل خبرات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى المنظمات العربية عن طريق توفير المساعدات التقنية للبلدان النامية فيما يتعلق بجميع الأنشطة السكانية ، وينبغي للصندوق أن يقدم بوجه خاص دعماً للبرامج الموضوعة من أجل المرأة ، وصحة الأم والطفل ، وتنظيم الأسرة ؛
- (د) يمكن للبلدان العربية أن تجرى مشاورات في اطار جامعة الدول العربية ، لاستعراض منجزاتها واقتراح التحسينات والتعديلات في الاستراتيجية التي ستناقش خلال مؤتمر السكان العالمي المقرر عقده عام ١٩٨٤ .

١٣ - الطيران المدني

٥٥ - تم تعيين المجالات التالية للتعاون بين منظمة الطيران المدني الدولي ومجلس الطيران المدني للدول العربية :

- (أ) التنسيق الى أبعد حد ممكن بين خطط وبرامج المنظمين في البلدان العربية ، لتجنب الازدواج ، ولوضع الترتيبات للعمل المشترك ، حسب الاقتضاء ؛
- (ب) تطوير الهياكل الأساسية للطيران المدني ، بما في ذلك الهياكل الأساسية المدرجة في خطط الملاحة الجوية الاقليمية للبلدان العربية ؛
- (ج) تبادل المعلومات والوثائق التقنية ؛

(١) ستكون هذه الوحدة مكلمة للبرامج الجارية الممولة من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ولا سيما فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات السكانية ، واستغلال هذه البيانات في التخطيط الانمائي ومن أجل الدراسات والبحوث الرامية الى ايجاد تفهم اقليمي لاثار الواقع السكاني في المنطقة واقترار سياسة سكانية عربية اقليمية منسقة .

- (د) تخطيط ورسم وتنفيذ البرامج والمشاريع والدراسات الاقليمية المشتركة في البلدان العربية ؛
- (هـ) التقييم المشترك لمرافق الطيران المدني ، لاسيما معاهد التدريب على الطيران المدني ؛
- (و) الحلقات الدراسية والندوات التقنية المشتركة ؛
- (ز) اجراء المشاورات حسب الاقتضاء بشأن جميع المسائل التي تحظى باهتمام مشترك ؛
- (ح) الحضور بصفة مراقبين في الاجتماعات ذات الصلة التي يعقدتها كل من الطرفين .

١٤ - النقل البحري

٥٦ - نظر الاجتماع بعين التشجيع الى وضع اجراءات محسنة لتنظيم العلاقة بين المنظمة الدولية للملاحة البحرية والاكاديمية العربية للنقل البحري والاونكتاد ، مما يتيح للمنظمة الدولية للملاحة البحرية تقديم المشورة والمساعدة في المجالات التالية :

- (أ) انشاء ادارات وطنية للسلامة البحرية ؛
- (ب) وضع تشريعات بحرية وطنية تجسد السياسات الوطنية أو الاقليمية البحرية المتعلقة بالولاية ازاء النقل البحري الأجنبي في موانئ الدول ومحطاتها الطرفية وارجائها الأخرى ، وفقا للاجراءات المنطبقة المحددة في الاتفاقيات والصكوك الدولية ؛
- (ج) اعداد وتنفيذ برامج تدريبية بحرية ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات المعنية بالأمر . ومن أجل تيسير التدريب للعاملين في البحر طلبية لعقودات اتفاقية سنة ١٩٧٨ بشأن معايير تدريب العاملين في البحر والترخيص لهم واستمرار مراقبتهم ، ينبغي ايلاء المراعاة لمسألة تزويد الاكاديمية العربية للنقل البحري بسفينة مناسبة للتدريب . ومن الممكن أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من المنظمات المعنية في مسألة تمويل هذا المشروع ؛
- (د) وضع برامج وطنية أو اقليمية لتدريب الأفراد ذوي المستوى الرفيع على أعمال النقل البحري وغير ذلك من الأنشطة البحرية ، واستخدام جملة أمور منها مرافق الجامعة البحرية العالمية ؛
- (هـ) وضع برامج وترتيبات وطنية أو اقليمية لمنع التلوث البحري ؛

(و) صياغة أساليب تكفل استفادة الشعب الفلسطيني من المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريبية المقدمة من المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، بما في ذلك السبل المناسبة للحصول على التسهيلات اللازمة للتدريب والتمويل اللازمين ، فضلا عن الفرص المناسبة لتشغيل العاملين الفلسطينيين بعد تدريبهم .

٥٧- ويستلزم تحقيق هذه الأهداف ما يلي :

- (أ) توقيع اتفاق للتعاون بين المنظمة الدولية للملاحة البحرية وجامعة الدول العربية؛
(ب) اشتراك المنظمة الدولية للملاحة البحرية وجامعة الدول العربية في الاجتماعات التي يعقدها كل منهما ؛
(ج) تبادل المعلومات والوثائق بشأن جميع المسائل التي تحظى باهتمام مشترك ؛
(د) الاشتراك في تنظيم ورعاية الحلقات الدراسية المعنية بالمواضيع المتعلقة بالسلامة البحرية ، ومنع التلوث ، والتدريب البحري .

٥٨- ينبغي للاونكتاد أن يستمر في تقديم التدريب على المستويات المهنية والإدارية ، وبرامج التدريب المتصلة باقتصاديات وإدارة النقل البحري ، بالتعاون مع الأكاديمية العربية للنقل البحري .

١٥- الخدمات البريدية

٥٩- وافق الاجتماع على ضرورة استناد التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد البريدي العربي على المبادئ التالية :

- (أ) التوسع في تبادل المعلومات والوثائق ؛
(ب) زيادة عدد الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية المنظمة بصورة مشتركة ؛
(ج) زيادة اشتراك الاخصائيين العرب في الأنشطة التي يضطلع بها الاتحادان في الدول العربية ؛
(د) تنسيق المساعدات التقنية المقدمة من الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد البريدي العربي إلى الدول العربية ؛
(هـ) التنسيق بين الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد البريدي العربي فيما يتعلق بالخدمات والتسهيلات المقدمة من الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛
(و) تنسيق الأنشطة بهدف تطوير وتحديث الخدمات البريدية في الدول العربية ؛
(ز) التمثيل ، على أعلى مستوى ممكن ، في المؤتمرات والاجتماعات التي ينظمها الاتحادان ؛

- (ح) تعزيز دور اللغة العربية على نحو يكفل لها مكانة رئيسية بين لغات العمل في الاتحاد البريدي العالمي ؛
- (ط) العمل الى أقصى حد ممكن ، عن طريق الاتحاد البريدي العالمي ، لتنفيذ المشاريع المجازة في اطار التعاون التقني ، سواء كانت مشاريع وطنية أو مشتركة بين البلدان أو اقليمية عربية .

جيم - الأغذية والزراعة

٦٠- وافق الاجتماع على ضرورة قيام جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ومنظومة الأمم المتحدة بساعي مشتركة لتدعيم التعاون بكل صورة في مجال تعزيز الأغذية والزراعة في العالم العربي . ولتدعيم هذا التعاون بين الجانبين ، ينبغي ايلاء المراعاة الى ما يلي :

(أ) في مجال الزراعة والانتاج الغذائي :

- ١٠ تبادل الدوريات والمنشورات العلمية والمعلومات المتعلقة بالوثائق الخاصة بالزراعة ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ؛
- ٢٠ الاشتراك في اعداد الدراسات الاقليمية ودون الاقليمية ؛
- ٣٠ الاشتراك ، بصفة مراقب ، في المؤتمر الاقليمي للمشرق الأدنى وفي اجتماعات اللجان التقنية الاقليمية ؛
- ٤٠ الاشتراك في اعداد وتمويل وعقد الحلقات الدراسية والتدريبية والبرامج التدريبية العلمية لبلدان المنطقة ؛
- ٥٠ تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف ، وبين مركز الاستشعار من بعد التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ؛
- ٦٠ ايفاد البعثات المشتركة لتعيين المشاريع الزراعية ، لاسيما في البلدان العربية الأقل نمواً ، فضلاً عن اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية لمشاريع الاستثمار والمساعدة التقنية ؛

(ب) وفي ميدان تمويل الزراعة لأغراض التنمية :

- ١٠ التعاون في تنظيم حلقات دراسية وندوات بشأن دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية وفي تكاملها الاقتصادي ؛
- ٢٠ التعاون بشأن القضايا المتعلقة باحتياجات الأمن الغذائي للبلدان العربية ؛

- ٣٥ تعزيز وتدعيم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان العربية في ميدان الانتاج الغذائي وما يتصل بذلك من تنمية زراعية ؛
- ٤٥ التعاون في انشاء هياكل أساسية ذات طابع مؤسسي في العالم العربي ، ولاسيما في البلدان العربية الأقل نموا ؛
- ٥٥ تبادل المعلومات والوثائق والاحصاءات الزراعية ؛
- ٦٥ مضاعفة التعاون في مجال التمويل المشترك والتنفيذ المشترك للمشاريع الزراعية في البلدان العربية ؛

(ج) وفي ميدان التمويل الغذائي عن طريق :

- ١٥ مساعدة جامعة الدول العربية في تحديد مواقع الدراية الفنية التي يمكن استغلالها في ميدان العمليات التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي ؛
- ٢٥ توفير المساعدات غير الغذائية في صورة معدات ومواد ، بغية استكمال المدخلات المقدمة من برنامج الأغذية العالمي لانجاز المشاريع بنجاح ؛
- ٣٥ تبادل المعلومات والتعاون فيما يتعلق بتعيين المشاريع وتقديرها والتعاون في التدريب وتصميم المشاريع والتنفيذ والسوقيات ؛
- ٤٥ توفير المدخلات من الجانبين ، متى أمكن ذلك ، من أجل البرمجة المشتركة لأنشطة المضطلع بها في مجالات مختارة ؛
- ٥٥ المضي في استكشاف وتطوير فرص التعاون الممكنة بين برنامج الأغذية العالمي والمؤسسات العربية للتمويل الانمائي ؛
- ٦٥ التعاون في شن حملة مباشرة على الجوع وسوء التغذية متى ظهرها وحيثما وجدها في العالم العربي .

دال - التنمية الاجتماعية ، والشؤون العمالية ،
والموارد البشرية ، والشؤون الثقافية

١ - التنمية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي

٦١ - سيضطلع بالتعاون على هدى المبادئ التوجيهية التالية :

- (أ) التشاور حول الاستراتيجيات والبرامج ؛
- (ب) تبادل الخبراء والخبراء الاستشاريين ؛
- (ج) تبادل البيانات والدراسات والتقارير ؛
- (د) التعاون في تنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية وتبادل الدعوات للاشتراك في مثل هذه اللقاءات على اساس متبادل ؛
- (هـ) الاضطلاع ، على اساس المعاملة بالمثل ، باتاحة الامكانات الموجودة لتدريب الافراد والكوادر من التقنيين والاداريين ؛
- (و) مشاريع مشتركة تنفذ لعمالا لاتفاقات سابقة .

٦٢ - وفيما يلي الأولويات المتفق عليها للتعاون والتنسيق :

- (أ) في البرامج والمشاريع المخصصة لتنفيذ استراتيجيات التنمية الاجتماعية العربية على الصعيد الاقليمي ، وفي القطاعات الاجتماعية المختلفة ، تكون الأولويات هي ما حددته المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، وما يتماشى مع أولويات منظومة الأمم المتحدة ؛
- (ب) المشاريع الانمائية الريفية التكميلية ؛
- (ج) برامج الرعاية الصحية التي يضطلع بها في اطار السياسة العامة لمنظمة الصحة العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ؛
- (د) الرعاية الاجتماعية واشراك الفئات الاجتماعية في العملية الانمائية ، لاسيما الأطفال والشباب والنساء وسائر الفئات الأوجح للرعاية ؛
- (هـ) الأنشطة السكانية وتنظيم الأسرة ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ؛
- (و) الدفاع الاجتماعي ومكافحة انحراف الأحداث .

.../...

٢ - التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي

٦٣ - تم تحديد المجالات التالية بوصفها أولويات للتعاون :

- (أ) تبادل المعلومات والوثائق والمصطلحات :
- ' ١ ' استفادة منظمة العمل العربية من قواعد البيانات الموجودة لدى منظمة العمل الدولية والتعلقة بالمجالات العمالية ، وتبادل المعلومات بين المنظمتين فيما يتعلق بالخبراء ؛
- ' ٢ ' التعاون في اصدار المنشورات ونتاج المواد التدريبية ، باللغة العربية أساسا ، وفي وضع مصطلحات عربية (للعمل) ؛
- (ب) تعزيز التعاون الاقليمي والاستفادة بالخبرات العالمية :
- ' ١ ' بذل جهود مشتركة لزيادة تطوير التعاون وتعزيزه ، على الصعيد الاقليمي ، ولضمان توفر الخبرة العالمية لنشرها في مختلف أرجاء المنطقة ؛
- ' ٢ ' بذل جهود شاملة ومنسقة فيما يتعلق بالادارة والقوى العاملة المعنية بالشؤون العمالية ، وتعزيز العمالة ، والتدريب المهني والسلامة المهنية والصحة المهنية ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، وبهجرة العمالة ، ووضع وتطبيق المعايير ، بما في ذلك المعايير المتعلقة بحقوق الانسان المقررة للعمال ؛
- ' ٣ ' ينبغي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ان ينظر بعين التشجيع في مسالة تمويل المشروعات الاقليميين في ميدان العمالة وادارة الشؤون العمالية ، اللذين يمثلان اول عمل مشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية .
- (ج) العمل المشترك لصالح الفئات الضعيفة والأحوج الى الرعاية ، بالتعاون مع بقية المؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة :
- ' ١ ' لمعاونة الفئات الضعيفة ، وهي فئات الاطفال والشباب والمسنين والمعوقين ؛
- ' ٢ ' لتبادل المعلومات وتعيين احتياجات هذه الفئات ؛
- ' ٣ ' لوضع تدابير وقائية وتلاجية ، أو اى من هذين النوعين من التدابير ؛
- ' ٤ ' لتعزيز التدابير المتعلقة بالمساعدات اللازمة والمطلوبة لهذه الفئات ؛
- ' ٥ ' تعزيزا لتوفير الفرص المتساوية للمرأة في مجال العمالة والاستفادة من التدريب وخدمات الرعاية ؛

.../...

(د) الاستثمار والموارد البشرية :

قيام تعاون أوثق بين صناديق الاستثمار العربية ومنظمة العمل الدولية لضمان إيلاء الاهتمام الكافي في الوقت المناسب لما تخلفه قرارات الاستثمار في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي من اثار في الموارد البشرية ولاسيما فيما يتعلق بالتدريب المهني والادارة .

٣ - التعاون بين منظمة العمل الدولية والاكاديمية العربية للنقل البحري

٦٤ - أيد الاجتماع الاقتراح الداعي الى ايلاء الاهتمام بتطوير وتوسيع نطاق التعاون القائم بين المنظمتين في ميدان التدريب وتوفير المرافق التدريبية ، بما في ذلك سفينة التدريب المقترحة وفي مجال تنمية الموارد البشرية ومجال تحسين ظروف العاملين في البحر .

٤ - التعاون بين منظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية

٦٥ - تمت الموافقة على المقترحات التالية :

- (أ) اجراء بحوث بشأن الأمراض المتوطنة ؛
- (ب) برامج خاصة لتعزيز الرعاية الصحية الأساسية في اطار السياسة العامة لمنظمة الصحة العالمية القائمة على توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ؛
- (ج) التدريب على تخطيط وبرمجة الخدمات الصحية ؛
- (د) التوسع في تبادل المعلومات ، بما في ذلك :
 - ' ١ ' التمثيل المتبادل ؛
 - ' ٢ ' التنسيق لدى توجيه الاموال المقدمة من البلدان العربية كل على حدة من اجل البرامج الصحية ذات الاولوية ؛
 - ' ٣ ' تقاسم التكاليف والتمويل فيما يتعلق بالبرامج الصحية ذات الصلة والمقبولة لدى منظمة الصحة العالمية ولدى الاجهزة الفرعية لجامعة الدول العربية ؛
 - ' ٤ ' دراسات استقصائية مشتركة فيما يتعلق بمقررات التغذية للمصابين بامراض القلب والاوعية الدموية ؛
 - ' ٥ ' حلقات تدريبية مشتركة في البلدان الاعضاء بشأن تنفيذ الرعاية الصحية الاساسية واصدار نشرة بشأن ذلك ؛

- ٦ ' التقييم المشترك للحالة الصحية للعمال المهاجرين في البلدان الاعضاء ؛
- ٧ ' استيفاء تشريعات السلامة المهنية ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .
- (هـ) الاتصال والتعاون على نحو واثق مع المجلس العربي للتخصصات الطبية عن طريق :
- ١ ' استكمال ميزانيته بمنحة من منظمة الصحة العالمية ؛
- ٢ ' رعاية الجهود المتعلقة بإلحاق الاساتذة الزائرين بالمؤسسات التدريبية كخبراء استشاريين لفترات قصيرة ، لأغراض التقييم والإجازة ؛
- ٣ ' توفير الزمالات لتمكين المرشحين من مواصلة تدريبهم العالي في المؤسسات المجازة من قبل المجلس ؛
- (و) التعاون في مجال مراقبة جودة العقاقير ؛
- (ز) التعاون في انتاج المواد التعليمية الطبية وترجمتها الى اللغة العربية ، لاسيما من اجل الافراد المساعدين في الحقل الصحي والافراد العاملين في مجال الصحة المجتمعية ؛
- (ح) تعزيز صناعات المستحضرات الطبية المشتركة والمشاركة بين البلدان ؛
- (ط) مكافحة امراض الحيوان في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية ؛
- (ى) تحسين مستوى الخدمات فيما يتعلق بامدادات مياه الشرب ، في اطار العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ؛
- (ك) التعاون في ميدان التغذية ؛
- (ل) التعاون في حملة مكافحة التدخين وفيما يتصل بعلاقته الصحية .

هـ - التعاون بين المنظمة العالمية للملكية
الفكرية والمنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم

٦٦ - وافق الاجتماع على ضرورة تدعيم التعاون بين المنظمتين في ميدان حقوق النشر وتقويته ، لاسيما عن طريق :

- (ا) عقد اجتماع على أعلى مستوى بين الموظفين المسؤولين في المنظمتين ؛
- (ب) ابرام اتفاق عمل ينظم التعاون بين المنظمتين ؛

- (ج) زيادة المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الى البلدان العربية ، ولاسيما عن طريق تدريب الموظفين وتنظيم الادارات ذات الصلة ، وعقد الحلقات الدراسية ، ونشر دراسات باللغة العربية عن حقوق النشر ؛
- (د) المساعدة في تطوير وتحديث قوانين حقوق النشر وانظمتها في البلدان العربية؛
- (هـ) تشجيع الدول العربية الى الانضمام الى اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ، وهي الاتفاقية التي تشرف عليها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٦ - التعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظومة الأمم المتحدة

٦٧ - أقر الاجتماع المقترحات التالية للتعاون في المستقبل :

- (أ) مع اليونسكو :
- ١ ' اقامة مشاريع مشتركة لزيادة المعرفة والتفهم فيما يتعلق بالحضارة العربية الإسلامية وقيمها وانجازاتها في الماضي والحاضر ؛
- ٢ ' اعداد دراسة جدوى مشتركة لتعزيز الصناعات المرتبطة بالثقافة والتربية في العالم العربي ، لضمان الاكتفاء الذاتي العربي في هذا المجال ؛
- ٣ ' الاضطلاع بجهود مشتركة للحفاظ على المواقع التاريخية العربية والإسلامية في العالم العربي ، والحفاظ على المخطوطات العربية ؛
- ٤ ' وضع برامج ومواد مشتركة من أجل التابع الاصطناعي العربي ؛
- ٥ ' زيادة اشتراك اليونسكو في مشاريع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المتعلقة بمحو الأمية وتعليم الكبار ؛
- ٦ ' اعداد دراسة مشتركة بشأن المسائل المتعلقة بالاتصال داخل العالم العربي والبلدان الأخرى ؛
- ٧ ' اعداد دراسات مشتركة بشأن الشباب والثقافة والتنمية الاعلامية ؛
- ٨ ' زيادة الاشتراك في مشاريع رئيسية مثل البرامج المتعلقة بعلم المياه ، وعلم البحار ، والعلوم والتكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالطاقة ؛
- ٩ ' الاشتراك في الدراسات والمشاريع الرامية الى تعزيز تدريس العلوم والرياضيات ؛
- ١٠ ' الاشتراك في انشاء مصارف للبيانات ، لا سيما في مجال الطاقة الشمسية ؛

.../...

- ١١' وضع برامج مشتركة للحفاظ على الهوية الثقافية العربية للشعب الفلسطيني وحماية التراث العربي في القدس وسائر الأراضي العربية المحتلة ؛
- ١٢' انشاء مشاريع مشتركة بشأن الابتكارات التربوية والشبكات التربوية ؛
- ١٣' الاشتراك في برامج لانشاء معاهد تدريبية وتربوية للمعوقين .
- (ب) مع مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) :
- ١' تنفيذ برامج مشتركة للاطفال العرب في مختلف المجالات الثقافية ؛
- ٢' تدريب المعلمين ؛
- ٣' التعليم الخاص والعام ؛
- ٤' التعليم في المرحلة السابقة للالتحاق بالمدارس .
- (ج) مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة :
- ١' في المشاريع المتعلقة بالحزام الأخضر في شمالي افريقيا والصحراء السورية ؛
- ٢' في المشاريع الخاضعة لرعاية المجلس العربي للبيئة البحرية ؛
- ٣' في برامج مكافحة تلوث البيئة .
- (د) مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) :
- برامج مشتركة في مجالات تطبيق التكنولوجيا الحيوية واستخدامات الالكترونيات .
- (هـ) مع اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا :
- ١' الموارد المائية ؛
- ٢' الطاقة المتجددة ؛
- ٣' الدراسات التكنولوجية ؛
- ٤' محو الأمية ؛
- ٥' تعليم الكبار ؛
- ٦' الدراسات البحثية التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- (و) مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا :
- اقامة علاقات عمل وتعاون بين المنظمات في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك .
- (ز) مع برنامج الامم المتحدة الانمائي :
- تنفيذ قرارات بونينس ايرس المتعلقة بدعم التعاون التقني مع البلدان النامية .

هـ - اللاجئين ، واتقاء الكوارث والاعانة في حالات الطوارئ ، وتعزيز احترام حقوق الانسان

١ - اللاجئين

٦٨ - لتعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تم الاتفاق على مايلي :

- (أ) مواصلة التبادل الدوري للمعلومات والزيارات ؛
- (ب) تبادل الدعوات لحضور الاجتماعات التي تعقدها المنظمتان ؛
- (ج) بذل كل الجهود الضرورية لضمان نجاح الحلقة الدراسية المعنية بالمسؤولية الانسانية الدولية تجاه اللاجئين في العالم العربي ، التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر عقدها في آب/أغسطس ١٩٨٣ في سان ريمو ، بايطاليا ؛
- (د) مواصلة الجهود بهدف ابرام اتفاق للتعاون بين المنظمتين بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك .

٦٩ - وسلم الاجتماع أيضا بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية وأنه من الضروري تقديم قدر أكبر من المساعدات الى وكالة الأمم المتحدة لاعانة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والى البلدان المضيفة ، لتلبية احتياجات اللاجئين .

٧٠ - وأحاط الاجتماع علما مع التقدير بالنداء الموجه من المفوض العام للوكالة المذكورة الى الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتقديم مساهمات كافية لتلبية الحاجات الملحة والعاجلة للوكالة ، وأعرب عن أمله في أن ينفذ المفوض العام ، بفضل مايتوفر من الأموال الاضافية ، قرار الجمعية العامة المتعلق باستئناف خدمات الوكالة بصورة كاملة .

٧١ - وأعربت جامعة الدول العربية عن أملها في اتخاذ الخطوات الضرورية لتمكينها من الاشتراك في اجتماعات اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لاعانة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

٢ - اتقاء الكوارث والاغاثة في حالات الطوارئ

٧٢- وافق الاجتماع على ما يلي :

- (أ) تعيين موظف في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للاتصال الدائم بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ؛
- (ب) تنظيم المكتب المذكور وجامعة الدول العربية لحلقة دراسية مشتركة بشأن التأهب للكوارث ؛
- (ج) توفير المكتب المذكور للمساعدات من أجل البلدان الأعضاء في الجامعة لمعاونتها في وضع خطط وطنية للتأهب للكوارث .

٣ - تقديم المعونة الغذائية الطارئة للاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية

٧٣- أحاط الاجتماع علما بالدور الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي في مجال توفير وتنسيق المعونة الغذائية الطارئة للاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية . وبغية تمكين البرنامج المذكور والجامعة من الاستجابة الى الطلبات المحتمل ورودها من الحكومات للحصول على مساعدات عاجلة ، تم الاتفاق على أن تتبادل المنظمات المعلومات حسب الاقتضاء ، بشأن الاحتياجات من المعونة الغذائية الطارئة والسوقيات المتصلة بذلك .

٤ - تعزيز احترام حقوق الانسان

٧٤- أقر الاجتماع ما يلي :

- (أ) زيادة المشاورات الفعالة بين مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة وادارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، ولا سيما المسائل المتعلقة بايجاد الصوك والمؤسسات الاقليمية في مجال حقوق الانسان ؛
- (ب) تكثيف تبادل المعلومات بين مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة وادارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، ولا سيما بشأن الخبرة التي اكتسبتها الدول فيما يتعلق بتنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ؛

- (ج) استطلاع امكانية القيام ، بالتعاون مع اليونسكو ، بوضع برامج واستراتيجيات للتربية والتعليم والتدريب ونشر المعلومات فيما يتعلق بحقوق الانسان في المنطقة العربية ؛
- (د) القيام ، على أساس منتظم ، بتعيين مراقبين لحضور الاجتماعات المتعلقة بحقوق الانسان التي ينظمها أي من الجانبين ؛
- (هـ) التنسيق فيما يتعلق بعقد حلقات دراسية بشأن قضايا حقوق الانسان .

واو - الاعلام والاتصال

١ - التعاون بين ادارة شؤون الاعلام بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

٧٥- وافق الاجتماع على التدابير الآتية :

- (أ) الاتصالات والاجتماعات الدورية المتكررة بين الجانبين ، لاسيما على مستوى القيادات في مقر كل من المنظمتين وفي الميدان ؛
- (ب) تقوية الخدمات اللاسلكية والمرئية التي تقدمها الأمم المتحدة باللغة العربية ، وذلك بالتشاور مع اتحاد اذاعات الدول العربية ، ولضمان تلبية البرامج للاحتياجات الفعلية ؛
- (ج) اعادة تقييم برامج الاذاعة اللاسلكية الموجهة الى المنطقة العربية على الموجات القصيرة وتعديلها وفقا للتغذية المرتدة فيما يتعلق باستخدامها ؛
- (د) بث برنامج المجلة التليفزيونية الأسبوعية ، الذي تعده الأمم المتحدة باللغة العربية بالتوازي الاصطناعي الى مختلف البلدان العربية ، ومساعدة جامعة الدول العربية لهيئات التليفزيون الوطنية في دولها الأعضاء ، ولاسيما في ضوء الآثار المتعلقة بتكاليف الاتصال بالأرض في عمليات البث هذه ؛
- (هـ) تعزيز الطرفين لتغطية الأحداث التي تحظى باهتمام مشترك ، ولاسيما عند ما يوجه الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية رسائل خاصة (أي في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، ويوم ناميبيا ، ويوم البيئة ، ويوم حقوق الانسان) ؛

- (و) تبادل المعلومات بين مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة ومكاتب جامعة الدول العربية لتعزيز قوائم المراسلات البريدية لدى كل من الجانبين ، وتبادل وجهات النظر بشأن تعاونهما على أساس منتظم ؛
- (ز) توجيه الدعوات الى المزيد من المسؤولين في الأمم المتحدة لحضور الحلقات الدراسية الموضوعية تحت رعاية جامعة الدول العربية ؛
- (ح) دعوة الأجهزة الفرعية المعنية بوسائط الاتصال في جامعة الدول العربية للاشتراك في الاجتماعات التي تعقدتها الأمم المتحدة لوسائط الاتصال ، واجراء مشاورات مع هذه الأجهزة بشأن الاشتراك في مثل هذه الاجتماعات ؛
- (ط) تعزيز التعاون في مجال الاعلام التعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك أنشطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛
- (ي) استطلاع امكانية الاشتراك في عقد حلقة تدريبية للمحررين الاقتصاديين بشأن مواضيع مثل الاعلام الانمائي ؛
- (ك) انتاج المزيد من منشورات الأمم المتحدة عن المسائل التي تهتم أعضاء جامعة الدول العربية ، رهنا بتوفر التمويل اللازم ؛
- (ل) قيام ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة ، في اطار مواردها المحدودة بتدعيم مركز الاعلام التابع للأمم المتحدة في تونس لتمكينه من القيام بدور حلقة الوصل الفعالة ومن التعاون على نحو أوثق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعنية بوسائط الاتصال ، مثل اتحاد اذاعات الدول العربية ومجمع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز .

٢ - التعاون بين الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية

٧٦ - أقر الاجتماع الاقتراحات التالية لتقوية التعاون فيما بين المنظمات المعنية :

- (أ) التوصل الى ترتيبات ادارية مناسبة طبقا للاتفاقيات التي تحكم عمل كل من المنظمات المعنية ، بهدف تحسين تدفق المعلومات فيما بينها وتوفير اطار مناسب لتبادل الاشتراك في الاجتماعات والمؤتمرات ؛

- (ب) تدعيم الآليات الموجودة للتعاون بهدف القيام ، بطريقة منسقة ومتكاملة ، بتلبية احتياجات المنطقة ، وفقا لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ؛
- (ج) زيادة اشتراك الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في أنشطة هيئات الأمم المتحدة المختلفة المعنية بالمشاكل الفضائية ليتحقق له وضع أفضل يكفل له تنسيق المعلومات ونشرها على الهيئات المختصة في الجامعة في ميدان استخدام التوابع ؛
- (د) نظرا لأهمية برنامج مؤتمرات الاذاعة اللاسلكية التي ستعقد في الأعوام القليلة المقبلة ، والتي ستكون لها نتائج حاسمة فيما يتعلق بنظام الاتصال والاعلام الجديد ، يجرى تنظيم حلقات دراسية تمهيدية لتسكين مندوبي المنطقة العربية من الاشتراك ؛
- (هـ) تمنح أولوية أولى لتنمية الموارد البشرية عن طريق الاشتراك في تنظيم برامج وندوات وحلقات دراسية خاصة وزيادة نقل التكنولوجيا والتوسع فيه ، وتطوير درجة تأهيل الاخصائين في المنطقة ، وتعزيز الدراية الفنية العربية بغية تلبية احتياجات المنطقة وتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب ؛
- (و) علا بقرار مؤتمر نيروبي المعقود سنة ١٩٨٢ ، الذي صارت اللغة العربية بمقتضاه احدى اللغات الرسمية للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ينشئ الاتحاد قسما للغة العربية لتلبية احتياجات الادارات والمنظمات العربية في المنطقة ، وفقا للاتفاقية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ في (كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ؛
- (ز) تقديم الدعم المالي لبرنامج التعريب لتمكينه من تحقيق أهدافه الأساسية ، ألا وهي اعداد معجم مؤلف من ١٥٠٠٠ كلمة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ؛
- (ح) الاستمرار في المشروع العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية لمنطقة البحر المتوسط " ميد آرابتيل" تحت اشراف لجنته التنسيقية من أجل تعزيز شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الاقليمية ، التي تمثل عنصرا أساسيا في التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة العربية . وتمنح الأولوية للاتصالات بين الشرق العربي والمغرب العربي في اطار الصلات فيما بين بلدان الجنوب .
- ٧٧- ووفقا للقرار ٢٤ لسنة ١٩٨٢ الصادر عن مؤتمر نيروبي للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ينبغي للاتحاد المذكور أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدات الضرورية لترميم الهياكل الأساسية للمواصلات السلكية واللاسلكية في لبنان بعد تدميرها بفعل الغزو الاسرائيلي . وفي هذا الصدد ، يود الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية أن يحصل على دعم ملموس من قبل المنظمات القائمة في المنطقة العربية .

٣ - التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية

٧٨- ينبغي تنظيم ندوة لمثلي الوسائط العربية للاتصال الجماهيري تتعلق بدور الاعلام في مجال التنمية ، على أن تقوم بتنظيمها ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة والادارة العامة للاعلام بجامعة الدول العربية ، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة العربية المعنية مباشرة .

زاي - شؤون عامة

٧٩- درس الاجتماع أهمية منح الفرصة لمراقبي أي من الجانبين ، المشتركين في اجتماعات الجانب الآخر ، للاعراب عن آرائهم ، حسب الاقتضاء .

سادسا - ملاحظات ختامية

٨٠- هنا السيد الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية المشتركين بمناسبة انتهاء مناقشتهم بنجاح . وقال ان المقترحات البناءة التي أسفر عنها اجتماعهم يمكن أن تعتبر نقطة انطلاق جديدة للتعاون بين الجامعة والأمم المتحدة .

٨١- وقال السيد القليبي ان الاجتماع قد أتاح الفرصة لتجديد علاقات المعرفة الشخصية القديمة وتعزيز العلاقات الجديدة . ومضى قائلا ان الصلات المباشرة التي أقيمت بين مسؤولي الجامعة العربية وزملائهم المسؤولين بالأمم المتحدة ستسهم في ايجاد تفهم أفضل لمجالات عمل ومسؤوليات كل من الطرفين ، وستؤدي الى زيادة التعاون بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك .

٨٢- وأعرب السيد القليبي عن ثقته في أن هذا الاجتماع ستتلوه اجتماعات أخرى ، ذات طابع عام أو قطاعي . واسترسل قائلا ان مثل هذه الاجتماعات ستفيد الدول الأعضاء في المنطقة العربية في مجال تنميتها ، بسبب الامكانات الهائلة التي تتيحها المنظمات والوكالات الدولية . وأشار الى الاقتراحات التي أسفر عنها الاجتماع ، ثم أكد على أهمية وضع منهجية لأعمال التابعة ، حيث يمكن البت في المقترحات على أسرع نحو ممكن وأدق صورة ممكنة .

٨٣- وأعرب الرئيس في بيانه الختامي عن ارتياحه للنتائج العامة للاجتماع . وقال في هذا الصدد ان المشتركين قد تمكنوا من الحصول على صورة أوضح لبعض المشاكل الانمائية المطّعة في المنطقة ولاحتياجاتها ذات الأولوية ، حيث يمكن تلبيتها عن طريق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وعلاوة على ذلك ، أتاح الاجتماع لكل من الجانبين أن يتفهم بشكل أفضل الأطر التنظيمية والاجراءات التي تخضع لها سياسات وأنشطة الهيئات المعنية لدى الجانب الآخر .

٨٤- وقال الرئيس انه من اليسير بعد القاء نظرة سريعة على النتائج والتوصيات المتفق عليها في الاجتماع تقسيمها الى ثلاث فئات ، على النحو التالي :

(أ) مقترحات ذات طبيعة محدودة تستحق النظر العاجل من قبل الأطراف المعنية ، سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيد المتعدد الأطراف ؛

(ب) مقترحات ذات طبيعة عامة تستلزم المزيد من الاستيفاء من قبل مقدميها قبل أن تصل الى مرحلة النظر فيها على الصعيد الثنائي أو الصعيد المتعدد الأطراف ؛

(ج) مقترحات يمكن النظر اليها بوصفها تعبيراً عن نية التعاون أو الاهتمام بالتعاون ، وتحتاج الى تطويرها وتجسيدها في صورة ملموسة قبل أن يكون من الممكن البت فيها .

٨٥- وأكد الرئيس على الحاجة الى نهج متكامل ، وقال انه من المتعين ايجاد هذا النهج عن طريق المناقشات الأولية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وأضاف أن هذا النهج قد يأخذ شكل اجراء متابعه تتخذ بمبادرة من الأطراف المعنية مباشرة ، لا سيما عندما تكون هذه الاجراءات متعلقة بمقترحات ثنائية الطابع . وفي حالة المقترحات التي تمس أكثر من طرفين ، يمكن انشاء أفرقة متعددة القطاعات ومشاركة بين الوكالات للنظر في التدابير المناسبة . وقال الرئيس ان أية ترتيبات يتم الاتفاق عليها سيتم اعلام المشتركين بها عن طريق الأمانات التي يتبعونها .

المرفق الأول

مقترحات مقدمة من جامعة الدول العربية بشأن المبادئ المتعلقة بالتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمتها المتخصصة

نظرا لأهمية الاجتماع بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمتها المتخصصة ، ولأن ذلك هو أول اجتماع يعقد على هذا المستوى وهذا التكوين ، فإن الأمر يستلزم وضع أسس عامة لاستراتيجية التعاون بين الجانبين في ضوء تجربة التعاون الماضية ، وفي ضوء المقترحات العديدة لتطويره .

وهذا يجب ملاحظة ما يأتي :

- ١ - ضرورة شمولية التعاون ، إذ يجب أن يمتد إلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمالية والثقافية والعلمية والإدارية وغيرها من مجالات التعاون الممكنة والمتصورة الأخرى ، على أن يأتي في إطار هذا التعاون تركيز خاص على بعض المجالات بالنظر لأهميتها الخاصة للوطن العربي في تطوره في المرحلة الحالية ، أو بالنظر لتشعب الاختصاص فيها بين جهات عديدة في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمتها المتخصصة .
- ٢ - أن يكون هذا التعاون في أساليبه وتوجهاته في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك في قطاعاته المختلفة .
- ٣ - أن يجري تطوير أسلوب التعاون بما يندفع هذا التعاون ويدعمه .

المبادئ العامة المقترحة للتعاون

- ٤ - التأكيد على الهوية القومية لمنظمتنا ، بأجهزتها المختلفة ، في تعاملها مع الأمم المتحدة ومنظمتها المتخصصة ، باعتبارها ممثلة للإرادة الجماعية العربية ، خاصة في ما يتعلق بكبريات القضايا السياسية ، في مقدمتها قضية فلسطين ، والسعي لخدمة مصالح دولنا النامية التي تتطلع إلى النهوض باقتصادياتها ، ولتحقيق مستقبل أفضل لها .
- ٥ - وتأسيسا على ما تقدم يجب أن يراعى في مجالات التعاون السياسي والثقافي والاجتماعي بين الجانبين المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية العربية ودعمها .
- ٦ - ونظرا لانتماء الدول العربية إلى منطقة اقليمية واحدة ، فمن الضروري تطوير تعاون الأمم المتحدة مع أعضاء جامعة الدول العربية باعتبارهم ينتمون إلى منطقة واحدة ، وضرورة مراعاة ذلك في التقسيمات التنظيمية لأعمال الأمم المتحدة .

- ٧ - ونظرا لانتعاش الوطن العربي الى العالم الثالث فان التطوير المنشود للتعاون يجب أن يأخذ في الاعتبار تطلعات هذا العالم وضرورة زيادة الجهد لحل مشكلاته وما يضمن الاسراع في تحقيق أهدافه في التحرر والتطور في شتى المجالات .
- ٨ - زيادة وتقوية التعاون بين الجانبين في جميع المجالات وتعزيز العمل والتشاور المباشر بينهما والتنسيق بما يكفل ايجاد الحلول الفعالة للقضايا العربية والدولية في اطار من تكامل الجهود وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية .

الجوانب التنظيمية المقترحة لهذا التعاون

- ٩ - ان تنسق أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، في تعاونها مع الدول العربية ، بقدر المستطاع مع المنظمات العربية الاقليمية النظرية طبقا لأسس تفصيلية يتفق عليها بين الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها .
- ١٠ - الى حين تعامل أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مع الدول العربية كمنطقة واحدة في تقسيماتها الدولية ، تدعى منظمات الأمم المتحدة وأنشطتها التي تعتمد التقسيم الجغرافي الحالي الى تنسيق أعمالها فيما يتعلق بالدول العربية والى نشر احصاءات ودراسات متكاملة عن هذه الدول في مجموعها كل في مجالات تخصصها .
- ١١ - التعاون وتقسيم العمل بين المنظمين وأجهزتهما المتخصصة في تنفيذ المشروعات المتعلقة بالدول العربية بصورة تستبعد التنافس والتضارب بين الجانبين وتحقيق التعاون والتنسيق بينهما على نحو يؤدي الى الافادة من كل الامكانيات والطاقات العربية والدولية لخدمة هذا الهدف .
- ١٢ - وضع برامج اقليمية مشتركة ، للمنطقة العربية ، بين منظمات الجانبين كما كانت أهداف ووسائل هذه البرامج متفقة مع أهداف العمل العربي المشترك .
- ١٣ - مع أهمية تقوية ودعم التعاون في جميع المجالات ، يجدر اعطاء اهتمام خاص لعملية التعاون في مجالين ، هما :
- (أ) الأمن الغذائي العربي ؛
- (ب) وتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية للوطن العربي ؛
- ١٤ - التوسع في تبادل المعلومات والوثائق .
- ١٥ - التوسع في اقامة الندوات والحلقات الدراسية المشتركة .

- ١٦ - اسراع منظمات الأمم المتحدة في استخدام اللغة العربية كلغة أساسية في أعمالها وزيادة التمثيل العربي في المراكز القيادية فيها ، وزيادة الاستعانة بالخبرات العربية فيما تقوم به من نشاطات في الدول العربية ، والتوسع في تبادل الخبرات لحل المشكلات التي تواجه اللغة العربية في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطويرها للاستخدام في هذه القطاعات ، والتأكيد على دور مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة للجامعة ، كمسئول لبرامج شبكات المعلومات الدولية ذات الطبيعة الشمولية أو القطاعية والتي ترعاها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في البلدان العربية .
- ١٧ - عقد اجتماعات دورية مشتركة بين مديري الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومديري المنظمات العربية المتخصصة النظرية ، يتفق فيها المدبرون والأمناء العامون المعنيون على أوجه برامج التعاون التي يرونها .
- ١٨ - دعوة ممثلي كل من الطرفين لحضور اجتماعات مجالس المنظمات المتخصصة المقابلة بصفة مراقب ، وذلك بالنسبة للمنظمات التي لا تنفذ ذلك حالياً .
- ١٩ - بعد اقرار المبادئ العامة للتعاون والمشار إليها فيما سبق ، تجتمع كل وكالة معنية مع المنظمة العربية المتخصصة المماثلة لوضع خطط تفصيلية للتعاون بينهما طبقاً لبرنامج زمني معين .
- ٢٠ - تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ ما يصدر من توصيات وتوجيهات عن الاجتماع المشترك .

المرفق الثاني

قائمة المنظمات والوكالات المشتركة في الاجتماع

ألف - الأمم المتحدة

- مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة
- مكتب المسائل السياسية الخاصة
- مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة
- إدارة شؤون نزع السلاح
- إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية
- إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
- إدارة شؤون الاعلام
- مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية
- اللجنة الاقتصادية لافريقيا
- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموهل)
- مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي
- برنامج الأغذية العالمي
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
- صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

باء - الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
المنظمة الدولية للطيران المدني
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
الاتحاد البريدي العالمي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
المنظمة الدولية للملاحة البحرية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جيم - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الإدارة العامة لشؤون فلسطين
الإدارة العامة للشؤون العربية
الإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية
الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية
الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية
الإدارة العامة للإعلام
الإدارة العامة للشؤون القانونية
صندوق المعونة الفنية
مركز التوثيق والمعلومات

دال - المنظمات المتخصصة العربية

- اتحاد اذاعات الدول العربية
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول
- الاتحاد البريدي العالمي
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
- المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
- مجلس الطيران المدني للدول العربية
- المنظمة العربية للعلوم الادارية
- منظمة العمل العربية
- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس
- الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية
- المنظمة العربية للموارد المعدنية
- الأكاديمية العربية للنقل البحري
- صندوق النقد العربي
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
